لا تزال واشنطن تشيع التفاؤل بشأن مفاوضات وقف إطلاق النار وتبادل الاسرى، وذلك قبل ساعات من اجتماع مجلس الحرب الإسرائيلي مع وزير الخارجية الاميركي انتوني بلينكن، وسط اتصالات اميركية مكثفة مع قادة الاحتلال من اجل منع اي عملية اجتياح لرفح في رمضان

أميركا تواصل إشاعة التفاؤل

بلينكن يتحدث عن «تضييق الفجوات» في مفاوضات الهدنة

للحديث تتمة...

اكذوبة عجز واشنطن أمام نتنياهو

ناصر السهلي

تكرر أميركا لعبتها المفضلة في أكذوبة الظهور عاجزة أمام دولة الاحتلال الإسرائيلي. الأمر ليس جديداً، بل ظل يُمارَس لعقود خلت. وتلك الأكذوبة ليست أحجية صعبة، ويرافقها تشجيع السياسة الرسمية العربية على «جرأة السلام». في مقابل ممارسة الخبث السياسي بتصوير تل أبيب متعنتة، لجلب «تعديل» هنا وهناك، حتى تتمخض تلك الجرأة عن فار التطبيع، وضحالة «السلام مقابل السلام». وهو ما حدث بتفريغ «المبادرة العربية» من مضامينها طيلة 22 سنة.

مشكلة واشنطن أنها تتذاكى على المحتاجين لها رسمياً، بينما الكثيرون في الشوارع العربية أدركوا حقيقتها التاريخية، أقله منذ مكوكية هنري كيسنجر في سبعينيات القرن الماضي. والأمر غير مرتبط بمن يحكم تل أبيب، سواء كان اسمه مناحيم بيغن أو إسحاق شامير أو أرييل شارون أو بنيامين نتنياهو. واشنطن تكذب حين تقول إن الحاجات الإنسانية لناس غزة ليست للتفاوض، مصرة على التلاعب بالعرب والفلسطينيين بطبول توسيع حرب الإبادة، واستخدام الحصار والتجويع، وارتكاب المذابح، كوسائل ضغط حربي، ضد كل توجيهات محكمة العدل الدولية. وحتى حين يتحدث الرئيس الأميركي جو بايدن عن الحرب، تراه أحرص على «سمعة إسرائيل الدولية»، وليس على الضحايا الفلسطينيين، الذين شكك في الأصل في وجودهم. تريد الإدارة الأميركية، بجيش موظفين ومستشارين تعودوا على أن السياسة العربية تتنازل دائماً، إقناع ناخبي بايدن، المتعضين من مواقفه، بأنه يعمل من أجل «وقف النار»، ويبتون أكاذيب عن أنه «ممتعض من نتنياهو». وفي المحصلة، يصبح الحل في يد الضحية: لا شيء غير الاستسلام، لأن بايدن «محبط» من تل أبيب، وأن «الدولة العظمى» هي قزم سياسي أمام الفاشية الصهيونية. خلال الأسابيع الأخيرة ناور نتنياهو للتنصل من وساطات وقف النار، كما هي العادة في السياق الصهيوني المحمي أميركياً، لجلب مزيد من الضغوط على الحالة الفلسطينية، وفرض كي الوعي الجماعي عليها، وللأسف ببعض أوهام فلسطينية، وبقاء التفكك بدل المسارعة إلى وحدة وطنية تتصدى لما يجري. المنطقة باتت متخمة بالكذب الأميركي. ويزيد جرعته وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن، حين يهرع إلى العرب كل أسبوع لجلب تنازلات منهم، مع إظهار تل أبيب أنها متعنتة ومتمردة على أميركا، فتلك هي اللعبة المفضلة.

غزة، القاهرة ـ **العربي الجديد**
حيفا ـ **نايف زيداني**

واصلت واشنطن، على لسان مسؤولين فيها، بتقدمهم وزير الخارجية أنتوني بلينكن، إشاعة التفاؤل عن وجود «تقدم» في المفاوضات التي تجري في الدوحة للتوصل إلى وقف إطلاق نار وتبادل أسرى، على عكس ما توحي الأجواء، خصوصاً بعد تأكيد القيادي في حركة حماس أسامة حمدان، أول من أمس الأربعاء، أن رد إسرائيل على مقترح الحركة كان «سلبياً بشكل عام»، ويمكن أن «يقود المفاوضات نحو طريق مسدود». وتفيد تجربة الأشهر الماضية بأن أميركا غالباً ما تشيع أجواء متفائلة بقرب التوصل إلى اتفاق، ليتبين في نهاية المطاف أن ذلك لم يكن صحيحاً، وأن ذلك يحمل هدفاً سياسياً وهو زيادة الضغط على «حماس» حصراً من دون إسرائيل، بشكل يوحي بأن المفاوضات كانت تسير نحو اتفاق وشيك لكن الحركة هي من أجهضته في اللحظات الأخيرة، وبالتالي فإنها تتحمل مسؤولية استمرار سقوط الضحايا، نتيجة تعنّتها لا نتيجة جرائم إسرائيل. وحصل ذلك مراراً، وتولى بلينكن نفسه التعبير عنه، لتشير أجواء مقربة من حماس، أو من أطراف مطلعة من كثب على المفاوضات، بأن المحادثات لم تكن فعلاً كما أوحى بلينكن قريبة من إعلان اتفاق، وإنما كان ذلك هدفه مضاعفة الضغوط على حركة «حماس»، كذلك بات معروفاً أن إسرائيل هي التي انقلبت، مرتين على الأقل، على تعهدات سبق لها أن قطعتها للوسطاء في ما يتعلق بالنص النهائي لاتفاق هدنة وتبادل أسرى ورهائن. ولا يزال مشروع اتفاق باريس الإطاري الذي جرت صياغته قبل نحو شهرين، بمشاركة إسرائيلية مباشرة، خير شاهد على ذلك عندما وافقت تل أبيب على مدة المراحل الثلاث للاتفاق ثم سحبت موافقتها، ووافقت على عدد السجناء وهوياتهم، قبل أن ينقلب رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو على ذلك، وهو ما ينطبق على بنود إضافية. وقال دبلوماسي لشبكة «سي أن أن»، أمس الخميس، إن المحادثات، في الدوحة، التي تهدف إلى إطلاق سراح «الرهائن» الإسرائيليين مقابل وقف إطلاق النار في غزة «تتقدم بشكل إيجابي»، ولكن لا تزال شكوكه في أن الجانبين قريبان من التوصل إلى اتفاق. من جهته، قال بلينكن، في مقابلة متلفزة أمس الأول الأربعاء: «لقد عملنا بجد مع قطر ومصر وإسرائيل لوضع مقترح قوي على الطاولة. لقد فعلنا ذلك، حماس لم تقبل بالأمر. لقد عادوا بطلبات أخرى ومطالب أخرى. المفاوضون يعملون على ذلك الآن». وأضاف: «أعتقد أن الفجوات تضيق، وأعتقد أن التوصل إلى اتفاق ممكن للغاية». وتابع: «الفريق الإسرائيلي موجود ولديه صلاحية التوصل إلى اتفاق»، على الرغم من أن التسريبات في الصحف الإسرائيلية على مدى الأيام الماضية كانت تفيد بأن الوفد الإسرائيلي لا يمتلك صلاحيات واسعة تصل إلى حد التوصل إلى اتفاق، أو حتى مناقشة تفاصيل محددة بشأن أسماء الأسرى الفلسطينيين الممكن الإفراج عنهم.

بموازاة ذلك، أعلن مكتب رئيس الحكومة الإسرائيلية، في بيان أمس الخميس، أن «نتنياهو وافق على مغادرة بعثة إسرائيلية برئاسة رئيس الموساد ديفيد برنيع غداً (اليوم) إلى قطر لعقد لقاء مع كل من رئيس وكالة المخابرات المركزية الأميركية «سي آي إيه» وليام بيرنز ورئيس الوزراء القطري وزير الخارجية محمد بن عبد الرحمن آل ثاني ورئيس المخابرات المصرية عباس كامل، وذلك للعمل على الإفراج عن المحتفوظين». وأضاف: «سيعقد هذا اللقاء رفيع المستوى في إطار المفاوضات التي تجرى في الدوحة بغية دفع الجهود لاسترجاع المحتفوظين والمحتطفات قدماً».

في هذه الأثناء، طرحت واشنطن، بحسب بلينكن، للمرة الأولى على الدول الأعضاء في مجلس الأمن الدولي، مشروع قرار يدعو إلى «وقف فوري لإطلاق النار مرتبط بالإفراج عن الرهائن» في قطاع غزة. وتتحدث صيغة مشروع القرار، الذي اطلعت عليها وكالة «فرانس برس»، عن «الحاجة إلى وقف فوري ومستدام لإطلاق النار لحماية المدنيين من كل الأطراف، وإتاحة إيصال المساعدة الإنسانية الأساسية، وتخفيف المعاناة الإنسانية، ووصولاً إلى ذلك، تُدعم بشكل قاطع الجهود الدبلوماسية الدولية الجارية لتحقيق وقف إطلاق نار كهدا على صلة بالإفراج عن كل الرهائن المتبقين».

وكان بلينكن قد اجتمع في السعودية، أول من أمس، مع ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان، ووزير خارجية المملكة الأمير فيصل بن فرحان، لمناقشة الأزمة الإنسانية في غزة، وجهود زيادة المساعدات للفلسطينيين. ووفق بيان للخارجية الأميركية، أمس الخميس، شدد بلينكن خلال الاجتماع على «التزام الولايات المتحدة بتحقيق نهاية دائمة للأزمة في غزة، وإقامة دولة فلسطينية مستقبلية بضمانات أمنية لإسرائيل». كما بحث بلينكن، بحسب البيان، سبل «تحقيق السلام والأمن الإقليميين الدائمين، من خلال زيادة التكامل بين دول المنطقة، وتعزيز التعاون الثنائي بين أميركا والسعودية». وقال مسؤول كبير بوزارة الخارجية الأميركية، لوكالة «أسوشيتد برس»، إن المحادثات في السعودية ركزت على الجزء الثنائي من خطة أكبر تعترف فيها السعودية بإسرائيل مقابل تحقيق تقدم موثوق به في إنشاء دولة فلسطينية. وقال المسؤول إن «عدداً قليلاً من القضايا» فقط لا يزال قائماً في الجزء الأميركي السعودي من الخطة. وأشارت الوكالة إلى أنه يُعتقد على نطاق واسع أن هذا الجزء من الخطة يشمل ضمانات دفاعية أميركية، ومساعدات في بناء برنامج نووي مدني في السعودية.

من جهتها، كشفت مصادر دبلوماسية مصرية، وأخرى مطلعة على تحركات القاهرة بشأن ملف الوضع في قطاع غزة، أن «أجندة» زيارة بلينكن إلى القاهرة أمس الخميس «تضمنت مناقشة تصور أميركي للمرحلة المقبلة من الصراع الدائر، وكذلك إدارة قطاع غزة بعد انتهاء الحرب». وبحسب المصادر، التي تحدثت إلى «العربي الجديد»، يتضمن التصور الأميركي، والذي يحظى بمباركة إسرائيلية «تشكيل إدارة عربية للقطاع، تتولى الإشراف والإدارة المباشرة لمجموعات محلية مكونة من مختار وقيادات محلية». وقال مصدر دبلوماسي مصري إن القاهرة «أبلغت الإدارة الأميركية، ومسؤولين في حكومة الاحتلال، الأسبوع الماضي، رفضها لعب دور مباشر في إدارة غزة عقب العدوان». وأضاف أن «المسؤولين المصريين أكدوا أن الدور الذي يمكن أن تلعبه مصر، هو دعم ومساعدة السلطة الفلسطينية على إدارة القطاع، شريطة أن تكون السلطة هي المتصدرة للمشهد هناك وليس أي طرف عربي». وأوضح أنه «خلال مناقشات موسعة بشأن مصير منطقة رفح، والحديث عن احتمالات الاجتياح البري الإسرائيلي لها، وكذلك التصورات الأميركية للأزمة، أبدت مصر استعدادها لزيادة التنسيق الأمني على الحدود بين قطاع غزة وسيناء، وزيادة كاميرات المراقبة، وكذلك قيام حملة موسعة من الجانب المصري، لاستهداف مواقع تقول الحكومة الإسرائيلية إنها تتضمن أنفاق تهريب، وتستخدمها حماس لتهريب الأسلحة إلى القطاع». وبموازاة زيارة بلينكن، استضافت القاهرة، اجتماعاً لوزراء خارجية 5 دول عربية، وأمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية حسين الشيخ. وعقد اجتماع لوزراء خارجية مصر سامح شكري، والسعودية فيصل بن فرحان، وقطر محمد بن عبد الرحمن آل ثاني، والأردن أيمن الصفدي، ووزيرة الدولة الإماراتية لشؤون التعاون الدولي ريم الهاشمي، وأمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية حسين الشيخ، لبحث تطورات الوضع في قطاع غزة. وفي بيان مشترك نشرته وزارة الخارجية المصرية، أكد الوزراء «أولوية تحقيق وقف شامل وفوري لإطلاق النار، وزيادة نفاذ المساعدات الإنسانية، وفتح جميع المعابر بين إسرائيل وقطاع» غزة. وعقد الوزراء فيما بعد اجتماعاً مع بلينكن، الذي التقى الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي. وقبل ساعات من وصول بلينكن إلى إسرائيل، اليوم الجمعة، ذكرت القناة 13 الإسرائيلية أنه طلب الاجتماع مع «كابينت الحرب»، فيما أوردت صحيفة «معاريف»، أمس الخميس، أن نتنياهو يفكر في إلغاء مجلس الحرب، ونقل صلاحياته إلى أعضاء المجلس الوزاري المصغر للشؤون السياسية والأمنية (الكابينت)، وذلك كحل بعد الأزمة التي أثارها زعيم حزب «أمل جديد» جدعون ساعر بالتهديد بالانسحاب من الحكومة إذا لم يصبح عضواً في مجلس الحرب، بعد فك التحالف مع غانتس الذي يواجه تجاهلاً متزايداً من نتنياهو، لا سيما بعد زيارته إلى واشنطن، وتعهد رئيس حكومة الاحتلال رفض إعطائها أي طابع رسمي. وفي سياق متصل، ذكر تقرير للمحلل العسكري في صحيفة «هآرتس»، عاموس هرئيل، أمس الخميس، أن إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن، وجهت، من خلال عضو مجلس الحرب الإسرائيلي بيني غانتس، الذي زار واشنطن أخيراً، رسالة واضحة إلى رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو، مفادها بأن «الإدارة لن تسمح بتوغل إسرائيلي في رفح خلال شهر رمضان» الذي بدأ في 11 مارس/آذار الحالي. كما حضر ملف رفح، والحاجة إلى النظر في «بدائل» لمهاجمتها في مباحثات هاتفية بين وزير الدفاع الأميركي لويد أوستن ووزير الأمن الإسرائيلي يوآف غالانت، وقال المتحدث باسم البنتاغون بات رايدر، في بيان، إن أوستن وغالانت بحثا مساء أمس الأول الأربعاء «مفاوضات إطلاق سراح الرهائن (في غزة)، ووقف مؤقت لإطلاق النار» في القطاع. وأوضح البيان أن أوستن بحث مع غالانت «الحاجة إلى النظر في بدائل للعملية البرية الكبيرة في رفح، مع التأكيد على الهدف المشترك المتمثل في هزيمة حماس». وفي مقابلة مع بودكاست «كول مي باك ويذ دان سينور»، قال وزير الشؤون الاستراتيجية الإسرائيلي، رون ديرمر، إن إسرائيل ستتقدم صوب رفح. وقال: «هذا سيحدث، حتى إن اضطررت إسرائيل للقتال وحدها. حتى لو انقلب العالم أجمع على إسرائيل، بما في ذلك الولايات المتحدة، فإننا سنقاتل حتى ننتصر في المعركة».

وفي السياق، كشف مصدر مصري لـ«العربي الجديد»، عن «تعثر المحاولات الرامية لوقف العملية العسكرية في رفح»، قائلاً إن «بلينكن اطلع مسؤولين عرب على خطط (رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين) نتنياهو التي رفض خلالها أي حلول مرتبطة بمنع عملية رفح». وأوضح المصدر أن «دوائر عربية وأميركية، بدأت العمل على خطة تخفيض أعداد المهجرين الموجودين في رفح، والذين يقدر عددهم بنحو مليون و300 ألف نازح». وأشار إلى أن «التصور المطروح، يتضمن نقل أعداد كبيرة إلى وسط غزة في مناطق حددها جيش الاحتلال، مع نقل أعداد من النساء والأطفال إلى مناطق شمالي القطاع، بالإضافة إلى نقل عدد من النازحين إلى مصر بشكل مؤقت، وهو ما رفضته القاهرة». وأشار إلى أنه «على الرغم من رفض القاهرة التصور المطروح، فإنها بدأت العمل على تجهيزات للتعامل مع ما يمكن وصفه بالارتدادات لعملية الاجتياح». ميدانياً، تواصل قوات الاحتلال هجومها على مستشفى الشفاء في مدينة غزة، وهو المرفق الطبي الوحيد الذي يعمل ولو جزئياً في شمال القطاع. وقال سكان لوكالة «رويترز» إن الجيش نسف منازل قريبة من مستشفى الشفاء، بينما احترقت مبانٍ في المجمع. وزعم جيش الاحتلال أنه «قتل أكثر من 50 مسلحاً من حركة حماس أمس» الأول، ليرتفع عدد من تقول إنهم مسلحون قُتلوا حول المستشفى نسف منازل قريبة إلى مقتل جنديين إسرائيليين. وأعلنت وزارة الصحة في قطاع غزة، في بيان أمس الخميس، ارتفاع حصيلة الشهداء إلى 31988 والجرحى إلى 74188.

فلسطينيون يمرون قرب مبانٍ مدمّرة في شمال غزة أمس (فرانس برس)

شرط بريطاني

أفادت صحيفة «يديعوت أحرونوت»، أمس الخميس، بأن بريطانيا اشترطت على إسرائيل السماح بزيارة دبلوماسيين أو ممثلين عن منظمة الصليب الأحمر لعناصر النخبة من حركة حماس المعتقلين لديها، كجزء من شروطها لمواصلة تزويد إسرائيل بالسلاح. وحذّر وزير الخارجية البريطاني ديفيد كاميرون خلال محادثات مع مسؤولين إسرائيليين، من أنه في حال استمرار الوضع الحالي كما هو، فلن يكون مفاجئاً إعلان حظر توريد الأسلحة الى اسرائيل في اوروبا بأسرها.

> تربط واشنطن بين وقف إطلاق النار والإفراج عن الرهائن

> أكد 5 وزراء خارجية عرب أولوية تحقيق وقف شامل وفوري للنار

> نتنياهو وافق على مغادرة بعثة إسرائيلية اليوم إلى قطر

بنيامين نتنياهو... من الاحتواء إلى المبادرة بالهجوم السياسي

بدا رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو العمل على هندسة المشهد الحزبي للانتخابات المقبلة بما يخدم مصالحه، حيث سيحاول العمل على ضم اي حزب يميني جديد الى معسكره

حيفا ـ **امطانس شحادة**

هاجم زعيم الأغلبية في مجلس الشيوخ الأميركي تشاك شومر (الحزب الديمقراطي)، الخميس الماضي، رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو بشدة، ودعا إلى إجراء انتخابات جديدة في إسرائيل لإخراجها من أزمتها الحالية وضياع الطريق والرؤية. وقال شومر إن نتنياهو «ضل طريقه» ويشكل عقبة أمام السلام في المنطقة. خطاب شومر يشكل أول دعوة علنية من قبل شخصية بارزة في الإدارة الأميركية للذهاب إلى انتخابات في إسرائيل وتبديل نتنياهو منذ احداث السابع من أكتوبر/ تشرين الأول الماضي. ورأى البعض أن شومر عبر بذلك عن رأي الرئيس الأميركي جو بايدن، وأنه ما كان ليقوم بذلك من دون تنسيق معه. بطبيعة الحال رد ورفض بنيامين نتنياهو لم يتأخرا. وبعد يومين من تصريحات شومر، قال نتنياهو، لشبكة «سي أن أن» الأميركية، إن خطاب شومر «ليس في محله على الإطلاق»، وإن إسرائيل «ليست جمهورية موز». رفْض بنيامين نتنياهو وانتقاده لتصريحات شومر يأتي في ما يبدو في سياق محاولته الاحتواء والهجوم في الوقت نفسه، وهو ما يتبعه منذ بداية الحرب على غزة، وتحديداً منذ أن بدأت تتضح ملامح الفشل الإسرائيلي في تحقيق أهداف الحرب المعلنة، وفي مقدمتها القضاء على حركة حماس وتحرير الأسرى الإسرائيليين بالقوة العسكرية. وهو ما يفسر أيضاً اقتراح شومر وتلميحات شبيهة المضمون من الإدارة الأميركية، ورفضه لمطالب إسرائيلية داخلية وحركات الاحتجاج بالذهاب إلى انتخابات مبكرة بسبب إخفاق الحكومة الكبير في 7 أكتوبر، لا يعني أن نتنياهو لا يستعد لسيناريو قد يضطر فيه إلى تبكير موعد الانتخابات البرلمانية. ففي الأسابيع الأخيرة، انتقل نتنياهو من حالة رد الفعل والدفاع والاحتواء، إلى موقع المبادر والمهاجم في الحلبة السياسية.

بعد تراجع مكانته منذ 7 أكتوبر، بدأت حملة دفاع من قبل بنيامين نتنياهو، حاول فيها امتصاص غضب وانتقادات الشارع الإسرائيلي بوسائل عدة، منها تشكيل الكنيست، وأدنى نتائج لنتنياهو كانت نحو 15 مقعداً، لكن استطلاعات الأسبوع الأخير حملت بوادر تغير ما في هذه الوجهات، وطبعاً سيعمل نتنياهو على استغلال ذلك وتعزيزه. استطلاعات الرأي، التي نشرت في 13 مارس/ آذار الحالي، على القنوات الإسرائيلية 11 و12 و13، بعد انشقاق حزب «أمل جديد» برئاسة جدعون ساعر عن حزب «المعسكر الرسمي»، أوضحت أنه إذا أجريت الانتخابات اليوم، فإن حزب «المعسكر الرسمي» سيحصل على ما بين 30 و34 مقعداً، أي بتراجع ضئيل عن المعسكر السابق، وبذلك توقفت وجهة الارتفاع. حزب «الليكود» سيحصل على ما بين 17 و21 مقعداً، أي توقف التراجع والاستقرار، وربما هناك ارتفاع ضئيل. بالنسبة لنتنياهو هذا مؤشر إيجابي. تبين الاستطلاعات أن حزباً مستقلاً برئاسة ساعر سيحصل على ما بين خمسة وستة مقاعد، ومجموعة الأحزاب المؤيدة لنتنياهو معاً على ما بين 44 و46 مقعداً بدون حزب ساعر، والأحزاب المعارضة لنتنياهو، بدون الأحزاب العربية، ستحصل على قرابة 65 مقعداً. هذه الاستطلاعات توضح أن السقف الأعلى للمقاعد المتوقعة على تحقيق مصالح الدولة لا مصالحه الشخصية السياسية الخاصة. غانتس عمل على تسويق شخصيته السياسية كنقيض لصورة نتنياهو. خلفية غانتس وتاريخه العسكري ساهما أيضاً بتعزيز مكانته.

نتنياهو يدرك دونيته وتراجعه في استطلاعات الرأي مقابل استقرار مكانة غانتس، وهو الخبير في فهم المشهد السياسي الإسرائيلي، وهو يعرف أن الحالة السياسة سائلة ومرنة، وأن مكانة غانتس يمكن أن تتآكل في المستقبل القريب. غانتس وصل إلى أعلى درجات دعم المجتمع الإسرائيلي، وحصل حزبه في أفضل نتائج للاستطلاعات على قرابة 37 إلى 38 مقعداً في الكنيست، وأدنى نتائج لنتنياهو كانت نحو 15 مقعداً. لكن استطلاعات الأسبوع الأخير حملت بوادر تغير ما في هذه الوجهات، وطبعاً سيعمل نتنياهو على استغلال ذلك وتعزيزه. استطلاعات الرأي، التي نشرت في 13 مارس/ آذار الحالي، على القنوات الإسرائيلية 11 و12 و13، بعد انشقاق حزب «أمل جديد» برئاسة جدعون ساعر عن حزب «المعسكر الرسمي»، أوضحت أنه إذا أجريت الانتخابات اليوم، فإن حزب «المعسكر الرسمي» سيحصل على ما بين 30 و34 مقعداً، أي بتراجع ضئيل عن المعسكر السابق، وبذلك توقفت وجهة الارتفاع. حزب «الليكود» سيحصل على ما بين 17 و21 مقعداً، أي توقف التراجع والاستقرار، وربما هناك ارتفاع ضئيل. بالنسبة لنتنياهو هذا مؤشر إيجابي. تبين الاستطلاعات أن حزباً مستقلاً برئاسة ساعر سيحصل على ما بين خمسة وستة مقاعد، ومجموعة الأحزاب المؤيدة لنتنياهو معاً على ما بين 44 و46 مقعداً بدون حزب ساعر، والأحزاب المعارضة لنتنياهو، بدون الأحزاب العربية، ستحصل على قرابة 65 مقعداً. هذه الاستطلاعات توضح أن السقف الأعلى للمقاعد المتوقعة لحزب «المعسكر الرسمي» بقيادة غانتس تراوح حول الـ35 مقعداً، وأن هناك تراجعاً ما في مكانة غانتس وحزبه، خصوصاً بعد انشقاق ساعر. كما يعزو بعض المحللين أن نتنياهو ضلعاً في انشقاق جدعون ساعر عن حزب «المعسكر الرسمي»، بحيث يعتقد بنيامين نتنياهو أنه قد يستفيد في حال تبلور حزب يميني جديد بشكل بديلاً على كبح نتنياهو في العديد من القرارات السياسية والعملياتية. غانتس بدأ دفع ثمن شراكته في حكومة الطوارئ والتباطؤ في العملية العسكرية وعدم الحسم. كما عمل به في عدة مناسبات في الأسابيع الأخيرة، منها إقصاؤه عن اتخاذ قرارات تتعلق بالمفاوضات، وانتقاده بسبب زيارته إلى الولايات المتحدة دون تنسيق مسبق مع رئيس الحكومة، وعاد يتصرف باستعلاء واستخفاف بغانتس وآيزنكوت، شريكاه في حكومة الطوارئ. ورأى بعض المحللين أن لنتنياهو ضلعاً في انشقاق جدعون ساعر عن حزب «المعسكر الرسمي»، بحيث يعتقد بنيامين نتنياهو أنه قد يستفيد في حال تبلور حزب يميني جديد بشكل بديلاً على كبح نتنياهو في العديد من القرارات السياسية والعملياتية. غانتس بدأ دفع ثمن شراكته في حكومة الطوارئ والتباطؤ في العملية العسكرية وعدم الحسم. كما عمل به في عدة مناسبات في الأسابيع الأخيرة، منها إقصاؤه عن اتخاذ قرارات تتعلق بالمفاوضات، وانتقاده بسبب زيارته إلى الولايات المتحدة دون تنسيق مسبق مع رئيس الحكومة، وعاد يتصرف باستعلاء واستخفاف بغانتس وآيزنكوت، شريكاه في حكومة الطوارئ. ورأى بعض المحللين أن لنتنياهو ضلعاً في انشقاق جدعون ساعر عن حزب «المعسكر الرسمي»، بحيث يعتقد بنيامين نتنياهو أنه قد يستفيد في حال تبلور حزب يميني جديد بشكل بديلاً على كبح نتنياهو في العديد من القرارات السياسية والعملياتية. غانتس بدأ دفع ثمن شراكته في حكومة الطوارئ والتباطؤ في العملية العسكرية وعدم الحسم. كما عمل به في عدة مناسبات في الأسابيع الأخيرة، منها إقصاؤه عن اتخاذ قرارات تتعلق بالمفاوضات، وانتقاده بسبب زيارته إلى

بن غفير المستفيد الوحيد

يبدو ان حزب «القوة اليهودية» بقيادة إيتمار بن غفير (الصورة)، المستفيد الوحيد انتخابيا من بين احزاب الائتلاف من احداث 7 اكتوبر/ تشرين الاول الماضي وما بعدها، بحيث تتوقع كافة استطلاعات الراي ان يرتفع تمثيل هذا الحزب الفاشي الى قرابة 8-9 مقاعد (يملك حاليا 6 ـ نواب)، بعكس شريكه في الانتخابات السابقة حزب «الصهيونية الدينية» بقيادة بتسلئيل سموتريتش الذي يتارجح حول عبور نسبة الحسم والحصول على 4 او 5 مقاعد.

اظهرت استطلاعات الراي تراجع مكانة نتنياهو السياسية (عبير سلطان/Epa)

شرق غرب

«المقاومة الإسلامية» في العراق: استهدفنا تل أبيب

نشرت «المقاومة الإسلامية في العراق»، التي تضم عدداً من الفصائل المسلحة القريبة من إيران، أمس الخميس، شريطاً مصوراً لعملية إطلاق مسيرة مفخخة، ذكرت أنها استهدفت «محطة توليد للكهرباء في تل أبيب»، في سادس عملية من نوعها تتبناها المنظمة في شهر مارس/آذار الحالي. وتظهر في الشريط المصور البالغة مدته 26 ثانية طائرة مسيّرة ثابتة الجناح، من الجيل الثاني الذي تستخدمه الفصائل المسلحة في العراق، من دون أي إشارة إلى مكان تنفيذ العملية.

(العربي الجديد)

صندوق السيادة النرويجي يحقق مع شركات بسبب إسرائيل

أعلن مجلس الأخلاقيات في صندوق الثروة السيادي النرويجي البالغ حجمه 1,6 تريليون دولار، أمس الخميس، أنه يحقق فيما إذا كانت شركات يملك أسهماً فيها مخالفة لإرشاداته الخاصة بالاستثمار بسبب حرب غزة. ويعمل الصندوق وهو الأكبر من نوعه في العالم، بموجب قواعد أخلاقية حددها البرلمان، وسحب على مدى سنوات استثماراته من تسع شركات، جميعها إسرائيلية، بسبب أنشطة في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وقال رئيس المجلس سفين ريتشارد برانددزايغ (الصورة)، إن الحرب دفعت المجلس إلى التحقق من الشركات التي باعت أسلحة إلى إسرائيل واستخدمت في غزة.

(رويترز)

إلقاء جسم مشتعل على السفارة الإسرائيلية في هولندا

أعلنت الشرطة الهولندية، أمس الخميس، أنه تم إلقاء جسم مشتعل على السفارة الإسرائيلية في لاهاي، وأنها ألقت القبض على مشتبه به. وذكرت في منشور على منصة «إكس» (تويتر سابقاً) أنه لم يصب أحد خلال الواقعة التي يجري التحقيق فيها، من دون أي تقدم مزيداً من التفاصيل.

(رويترز)

العراق يضبط أمنيين يديرون شبكة ابتزاز

أعلنت الحكومة العراقية، مساء الأربعاء الماضي، «الإطاحة بشبكة كانت تمارس أعمال ابتزاز وتدير حسابات على مواقع التواصل الاجتماعي لابتزاز المؤسسة الأمنية والإساءة إلى رموزها»، مؤكدة أن الشبكة تضم ضباطاً، وقد تمت إحالتهم إلى التحقيق. ولم يكشف المتحدث باسم رئيس الوزراء العراقي، اللواء يحيى رسول (الصورة)، تفاصيل أكثر عن تلك الشبكة وأسماء قياداتها».

(العربي الجديد)

النظام السوري يُعدم 4 في درعا

غدر أمس الخميس، على جثث أربعة شبان أعدمهم عناصر حاجز للمخابرات الجوية (أحد أفرع النظام السوري الأمنية) في مدينة الشيخ مسكين شمال غربي محافظة درعا. وأفاد «تجمع أحرار حوران» (تجمع لناشطين معني بمتابعة أخبار الجنوب السوري)، بأن أهالي بلدة محجة بريف محافظة درعا الشمالي عثروا على الجثث أمام أحد المحال التجارية في المدخل الشرقي للبلدة. والشبان هم من منطقة اللجاة في درعا.

(العربي الجديد)

الحدث

اقتحمت قوات الاحتلال مخيم نور شمس، شرق طولكرم، ما أسفر على مدى ساعات عن استشهاد 4 فلسطينيين، وخامس قرب رام الله، فضلاً عن مقتل 3 فلسطينيين آخرين بقصف من مسيّرة في جنين. وبالتزامن، صعّد المستوطنون من هجماتهم تجاه التجمعات البدوية

خلال انسحاب قوات الاحتلال من مخيم نور شمس أمس (جعفر الشيخ/ فرانس برس)

الحرب على المخيمات

ثمانية شهداء في أقل من 24 ساعة

حيفا ـ **نايف زيداني**، **ناهد دراس**
رام الله ـ **سامر خويرة**

وسط تكرار حديث الاحتلال عن وجود «مطلوبين» في محافظات الضفة الغربية، وكشف تقارير إسرائيلية أخيراً عن بحث جيش الاحتلال في شبهات وجود أنفاق في المخيمات الفلسطينية في محاولة لربطها بأساليب القتال في قطاع غزة، صعّد الاحتلال الإسرائيلي من عملياته في الضفة الغربية، تحديداً في المخيمات، والتي أسفرت في أقل من 24 ساعة، بين مساء أول الأربعاء وأمس الخميس، عن استشهاد 8 فلسطينيين، 4 منهم خلال اقتحام مخيم نور شمس بطولكرم، وسط عمليات تخريب لبنى تحية وممتلكات، كما استشهد فلسطيني متأثراً بإصابته في مخيم الأمعري في محافظة رام الله، غداة استشهاد ثلاثة شبان وإصابة رابع بجراح خطيرة، بقصف إسرائيلي استهدف مركبة على أطراف مخيم جنين، ليرتفع عدد القتلى، في الضفة الغربية، منذ 7 أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، إلى 446 شهيداً. وأسفرت قوات الاحتلال، صباح أمس، من مخيم نور شمس شرق طولكرم، بعد نحو 9 ساعات من الاقتحام، وأفاد الهلال الأحمر الفلسطيني في بيان له، بأن الحصيلة النهائية لاقتحام المخيم، هي 4 شهداء اثنان منهم جراء قصف بطائرة إسرائيلية، والآخران بالرصاص الحي، إلى جانب إصابة بشظايا قصف الوجه. وكانت قوات الاحتلال قد منعت طواقم الهلال الأحمر من الوصول إلى موقع القصف في ساعة متأخرة الأربعاء، وفرضت طوقاً أمنياً على المنطقة. وشيّع فلسطينيون عصر أمس، الشهداء الأربعة وهم محمد جبعاوي، وعبد الله القيسي، ونضال أبو عبيد، وإياد كانوح. يُذكر أن أبو عبيد وكانوح استشهدا جراء قصف الاحتلال موقعاً في حارة المنشية بالمخيم، بواسطة طائرة مسيّرة. وتخلل الاقتحام اندلاع اشتباكات مسلحة بين مقاومين وقوات الاحتلال، بينما دمرت قوات الاحتلال الشوارع والبنى التحتية، وأفيد عن هدم جرافة تابعة لجيش الاحتلال منزلاً في المخيم. وكان الجيش الإسرائيلي، أعلن قرابة منتصف ليل الأربعاء، تنفيذ عملية عسكرية في مخيم نور شمس، قائلاً إن مسيّرة استهدفت شخصين «شكلا تهديداً فورياً للقوات»، مضيفاً أنه «عثر على بندقية أم 4» مع أحدهما، بدون الخوض في تفاصيل. بموازاة ذلك، شيّع فلسطينيون، ظهر أمس، جثمان محمد نشأت صالحية (19 عاماً)، بعد ساعات من استشهاده برصاص قوات الاحتلال خلال اقتحامها مخيم الأمعري في مدينة البيرة الملاصقة لمدينة رام الله، فيما أصيب فلسطينيان آخران خلال المواجهات مع الاحتلال.

وبينما تتملك جنود الاحتلال هواجس تنفيذ عمليات فدائية من قبل فلسطينيين، قتل جنود من قوة احتياط في جيش الاحتلال، أمس، سامح زيتون (63 عاماً) من الخليل، والذي قالت وسائل إعلام إسرائيلية إنه تحوّل إلى اليهودية، ليحمل اسمه الجديد دافيد بن أفراهام. وبحسب المعلومات التي توافرت، اعتقد الجنود أنه فلسطيني همّ بتنفيذ عملية، فيما قرر جيش الاحتلال استدعاء الجندي الذي أطلق النار عليه في محطة للحافلات قرب مستوطنة «العيزرّ» في التكتل الاستيطاني «غوش عتصيون» شمال الخليل، للتحقيق. وذكرت التقارير أن المسن حاول على مدار سنوات الحصول على الجنسية الإسرائيلية، لكن طلبه قوبل بإجراءات بيروقراطية، ما أعاق حصوله عليها.

وفي الأثناء، أصيب شاب فلسطيني برصاص قوات الاحتلال خلال اقتحامها حي كفر عقب، شمال القدس المحتلة، فجر أمس، وقالت مصادر محلية إن حالة الشاب خطيرة. وطاولت الاقتحامات بلدات بطا ودورا والسموع في محافظة الخليل، ومدينتي رام الله وقلقيلية وبلدة بعبد في جنين، وسط اعتقالات ومداهمة منازل.

وفي السياق ذكر بيان لهيئة شؤون الأسرى والمحررين الفلسطينية ونادي الأسير الفلسطيني، أن قوات الاحتلال، اعتقلت منذ مساء أول من أمس الأربعاء وحتى أمس الخميس، 25 مواطناً على الأقل من الضفة، بينهم طفلان، وأسرى سابقون. وبذلك ارتفعت حصيلة الاعتقالات بعد 7 أكتوبر الماضي، لأكثر من 7725، تشمل من أبقي الاحتلال على اعتقالهم، ومن أفرج عنهم لاحقاً. من جهته قال المتحدث الرسمي باسم الرئاسة الفلسطينية نبيل أبو ردينة، إن العدوان الإسرائيلي المتواصل، والذي أدى إلى استشهاد عشرات الآلاف في قطاع غزة، «واستشهاد 9 (من ضمنهم زيتون) مواطنين في الضفة الغربية، خلال الساعات الـ24 الماضية، يشير بوضوح إلى أن الاحتلال يصر على تحدي المجتمع الدولي، الذي يقف عاجزاً عن محاسبته ووقف حربه على شعبنا». وأضاف: «نحذر الجميع من أن استمرار سلطات الاحتلال في شن حربها الشاملة على شعبنا الفلسطيني، والتي جرت المنطقة برمتها إلى مربع الانفجار لن تحقق الأمن والاستقرار لأحد».

على صعيد آخر، استولى مستوطنون، وفق وكالة الأنباء الفلسطينية «وفا»، أمس، على 150 دونماً من أراضي بلدة الخضر جنوب بيت لحم، في منطقة «أبو بكير» قرب مستوطنة «إلعيزر»، في حين اضطر أهالي التجمع البدوي المسمى «السخن» في الأغوار الفلسطينية، للرحيل جميعاً إلى مناطق أخرى، بسبب الاعتداءات التي ينفذها المستوطنون بحقهم. وأوضح المشرف العام لمنظمة «البيدر» للدفاع عن حقوق البدو في فلسطين، حسن مليحات، لـ«العربي الجديد»، أن الأهالي شرعوا منذ ليل الأربعاء ـ الخميس، بتفكيك مساكنهم في التجمع والرحيل بحثاً عن الأمان.

وشملت الاعتداءات تهديدات من المستوطنين بحرق رعاة من تجمع «السخن» أحياء، فيما بدأت القصة قبل أسبوعين فقط، كما يقول الراعي محمود بشارات، لـ«العربي الجديد»، عندما نصب مستوطن خيمة على مسافة قريبة جداً من خيام البدو هناك، وأحضر معه 5 بقرات. وشرع بالاعتداء على الرعاة بملاحقتهم وسرقة أغنامهم، وإتلاف خطوط المياه، وبعد ثلاثة أيام، حضرت قوة كبيرة من جيش الاحتلال لحمايته بعد أن ادعى الاعتداء عليه. لكن الحدث المفصلي وفق بشارات، كان فجر الأحد الماضي، عندما هاجم مستوطنون التجمع، ومعهم ذلك المستوطن، وهددوا الأهالي بالقتل والحرق أحياء إن بقوا في المكان، وخلال مغادرته أعطبوا سيارة وقتلوا عدداً من الأبقار والخراف، كرسالة تهديد مباشرة. إلى ذلك هدمت السلطات الإسرائيلية، صباح أمس، قرية العراقيب البدوية في النقب، بالداخل الفلسطيني المحتل عام 1948، للمرة 2223. وتواجه القرية المكونة من بيوت من الصفيح، مخططات الاقتلاع والتهجير الإسرائيلية، إذ يصنف الاحتلال القرية ضمن عشرات القرى «غير المعترف بها».

4 شهداء في مخيم نور شمس، اثنان منهم بقصف مسيّرة

المستوطنون يدفعون سكان تجمع «السخن» البدوي للرحيل

أجانب يشكلون الحكومة؟

نفى مكتب رئيس الوزراء الفلسطيني المكلّف، محمد مصطفى، أمس الخميس، «الشائعات التي يتم تداولها حول ما يقال إنه مقابلات تجريها جهات غير فلسطينية مع مرشحين محتملين للحقائب الوزارية»، مضيفاً أن «المشاورات جارية مع كافة الجهات والأطياف الوطنية» لتشكيل الحكومة.

قضية

زاد الرصيد السياسي لزعيم حزب «فرنسا غير الخاضعة» جان لوك ميلانشون منذ اندلاع الحرب على غزة، وتمكن صوته من الوقوف كقوة توازن في وجه الأصوات الرسمية التي هبّت لدعم إسرائيل

جان لوك ميلانشون

الحرب على غزة ترفع رصيده السياسي

باريس ـ **بشير البكر**

يمثل زعيم حزب «فرنسا غير الخاضعة» جان لوك ميلانشون، حالة فريدة ضمن النخبة السياسية الفرنسية، وهو الوحيد الذي لا يزال يتمتع بثقل شعبي، وقدرة على تحريك الشارع حول قضايا محلية وخارجية. زاد رصيد ميلانشون سياسياً على نحو ملحوظ خلال حرب إسرائيل على غزة، حيث وقف منذ الأسبوع الأول في الخندق المواجه لإسرائيل، وساند غزة، وخاض معركة مفتوحة مع مؤيدي الحرب وخصوصاً من المسؤولين الفرنسيين. أدرك ميلانشون أن غزة ليست جولة عابرة في الحروب بين إسرائيل والفلسطينيين، بل ستتحول إلى القضية الأولى عالمياً، وستأخذ في فرنسا مكانة مهمة، نظراً إلى حدّة الاستقطابات، وتأثير اللوبيات المؤيدة لإسرائيل.

وعلى هذا الأساس، قفزت حرب غزة إلى المرتبة الأولى في أولويات حزب «فرنسا غير الخاضعة»، وباتت البوصلة التي تتحكم بتحركه على مستوى حراك الشارع، وداخل المؤسسات الرسمية، وفي وسائل الإعلام. كانت البداية من المعركة التي خاضها ميلانشون مع رئيسة مجلس النواب الفرنسي نائيل براون بيفيي، التي كانت أول من أطلق تصريحات تقول فيها إن فرنسا تؤيد إسرائيل. هبّ ميلانشون ليقول ليس باسم الفرنسيين، وأن براون بيفيي لا يحق لها أن تتخذ هذا الموقف الذي يظلّ من اختصاص رئيس الدولة، ووزير الخارجية. بعد أن فضح مخطط رئيسة البرلمان لقيادة الرأي العام نحو دعم إسرائيل، خرجت في فرنسا تظاهرات تضامنية مع غزة، في حين أن هناك حالة من الخوف من الشعارات وإمكانية حصول تجاوزات. وما حصل هو العكس: ضبط للنفس وسخرية من الموقف العدائي الذي تتبناه رئيسة البرلمان وأعوانها. أراد ميلانشون خلق حالة من الجدل كي لا تمر الدعوة لدعم رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو، وتصويرها على أنها حالة من الانحطاط السياسي والأخلاقي، وأصبح تعبير «تخييم» (التخييم في تل أبيب) الذي استخدمه في وصف رئيسة البرلمان موضوعاً أساسياً في نشرات الأخبار، وانقلبت الآية. فبدلاً من إسكات المعارضين للحرب، صارت الكرة في ملعب أنصار إسرائيل. واجه ميلانشون فوراً تهمة «العداء للسامية»، وحين جرى تنظيم تظاهرة في باريس لهذا الغرض، رفض أن يشارك فيها، واعتبرها مخالفة للشعار المرفوعة من أجله، بل من أجل تأييد إسرائيل. لم يتمكن أنصار إسرائيل من محاكمة ميلانشون بتهمة «معاداة السامية»، وساجلهم على أكثر من منبر، ومنها من خلال مندوبيه في البرلمان، لتبيان أن استخدام هذا المصطلح يتم دون تمييز أو ضبط، من أجل شيطنة كل من يفكر بطريقة مختلفة عنهم. يتم إطلاق هذا العار على كل من لا يؤيد خط نتنياهو حتى على مسافة ملليمتر. وقال ميلانشون: «الوضع بين فلسطين وإسرائيل هو صراع استعماري، صراع على الأرض والحدود، وليس صراعاً دينياً. ومن 7 أكتوبر/تشرين الأول إلى اليوم، هو تسلسل واحد، وإن رفض الانحياز إلى أحد طرفي الصراع لا يعني الحياد أو الوقوف على مسافة متساوية. إننا لا نشارك «الدعم غير المشروط لإسرائيل» الذي أعربت عنه رئيسة البرلمان الفرنسي، لحكومة نتنياهو. باسم التمثيل الوطني الفرنسي، ولم يفوضها أحد، خلافاً لادعاءاتها!».

جعل ميلانشون من النقاش حول غزة فرنسياً داخلياً، ومرّت الأشهر الماضية من عمر الحرب عليه وعلى حزبه، بين كرّ وفر، وهو في قلب الحدث. ورغم حملات الترهيب الكثيرة، لم يتراجع، واستفاد على نحو كبير من التعاطف الشعبي الكبير الذي حظيت به غزة. لعب تيار ميلانشون هذه الورقة بقوة، وشارك أنصاره والنواب المحسوبون عليه في الحراك الشعبي، ما أعطى التظاهرات والفعاليات التضامنية زخماً، وشجّع قطاعات كثيرة على كسر حاجز الخوف، والانخراط في التضامن.

قامت أطروحة ميلانشون على أن ما يحصل في غزة ليس دفاعاً عن النفس، كما تدعي إسرائيل، بل هو إبادة جماعية. وقد كان سبّاقاً إلى هذا التوصيف نتيجة إدراك لطبيعة أهداف إسرائيل، التي لم تتغير في كافة حروبها ضد القطاع.

لعب ميلانشون دوراً هاماً في توضيح نقاط عدة مهمة. الأولى هي محاولة تبييض سجل اليمين المتطرف من تهمة معاداة السامية. النقطة الثانية هي، مواجهة الخلط بين القضية الفلسطينية والتطرف والمنظمات الإرهابية مثل «داعش». أما النقطة الثالثة فهي أن فلسطين قضية تحرر وطني في مواجهة استعمار استيطاني، يمثل آخر شكل من أشكال الأبارتهايد (الفصل العنصري)، وأن الحل يقوم على أساس وقف حرب الإبادة والاستبطان وحلّ الدولتين لشعبين. الأولوية هي وقف الحرب على غزة. ومن ثم الاحتكام إلى القانون الدولي، وقرارات الأمم المتحدة. وبالتالي لا يخوض ميلانشون معركة دونكيشوتية في الهواء الطلق، وقد حاز خطابه على تأييد واسع، وأدى إلى تنامي قوة الحركة التي يقودها. ساهم موقفه في تغيير موقف فرنسا من حرب إسرائيل على غزة بدرجات مختلفة، وسار من الانحياز إلى تل أبيب باتجاه البحث عن نقطة توازن، ولم يقتصر الأمر على قوى المعارضة التي تدور في فلك ميلانشون، بل شمل حتى الوسط الرسمي، بما في ذلك موقف رئيس الدولة إيمانويل ماكرون.

تنامي قوة «فرنسا غير الخاضعة» بطرحها اليوم كقوة سياسية أولى في الساحة الفرنسية، وتكمن مصادر قوتها في عناصر عدة. العنصر الأول أنها كسبت في أوساط الهجرة بقوة، بفضل تبنيها شعار وقف حرب الإبادة على غزة. العنصر الثاني هو إفلاس القوى السياسية في اليمين واليسار التقليدي، وخروجها إلى الهامش، وتراجع تمثيلها في الشارع إلى حدود متدنية إلى حد كبير، ما ترك فراغاً سياسياً كبيراً. العنصر الثالث فشل ماكرون في بناء تيار سياسي يقوم على خلطة يسارية يمينية، تقرب الحزبين التقليديين، الاشتراكي والجمهوري، من الوسط، وكانت النتيجة تفكيك الحزبين، وعدم نجاح مشروع بناء الحزب الجديد. أما العنصر الرابع فهو إن حزب ميلانشون هو القوة السياسية الوحيدة التي تقف في مواجهة اليمين المتطرف الزاحف بقوة في غالبية بلدان القارة. ويعد حزب «فرنسا غير الخاضعة» صاحب مشروع اجتماعي سياسي اقتصادي، يقوم على كبح جماح العنصرية، وإعادة بناء الاقتصاد الفرنسي على أسس جديدة أهمها كاقتصاد دولة. يبدو تيار ميلانشون الوحيد القادر اليوم على تقديم مرشح رئاسي قوي، ذلك أنه وجه يحظى بالتقدير في الأوساط كافة، رغم محاولات الشيطنة التي يقوم بها إعلام اليمين المتطرف، وذلك المؤيد لإسرائيل.

وجّه أنصار إسرائيل لميلانشون تهمة «العداء للسامية»

يعتقد ميلانشون بأن فلسطين هي قضية تحرّر وطني

ميلانشون في تظاهرة دعما لغزة في جنيف، فبراير الماضي (فابريس كوفريني/فرانس برس)

شرق غرب

تنامي التهديد الإرهابي ضد الدنمارك

قال جهاز الأمن والاستخبارات في الدنمارك، في بيان أمس الخميس، إن الحرب في قطاع غزة تحمل «احتمالاً كبيراً لدعوات التطرف والتحريض، ما قد يدفع أطرافاً لردود أفعال فجائية أو مخطط لها في الدنمارك، منها الهجمات الإرهابية». وأضاف أنه رصد زيادة في التهديد الإرهابي ضد البلاد ومصالحها في الخارج. وبينما يصنّف مستوى التهديد عند 4 (يعتبر عالياً) منذ العام الماضي عقب حوادث حرق المصحف، قال إنّ المخاطر ارتفعت.

(رويترز)

الصين: فيليبينيون وصلوا إلى جزر سبراتلي المتنازع عليها

قال خفر السواحل الصيني، في بيان أمس الخميس، إن عدداً من الفليبينيين تجاهلوا تحذيراته ووصلوا بشكل غير قانوني إلى شعاب مرجانية في جزر سبراتلي، في بحر الصين الجنوبي، أمس، والتي تدعي الصين السيادة عليه بالكامل تقريباً. وتابع: «نحث الجانب الفليبيني على وقف الانتهاكات فوراً»، مضيفاً أن «الصين تعارض بشدة قانون الفيليبيني الذي ينتهك سيادة أراضي الصين ويقوض السلام والاستقرار في بحر الصين الجنوبي».

(رويترز)

رصد 32 طائرة صينية حول تايوان

أعلنت وزارة الدفاع التايوانية، في بيان أمس الخميس، رصد تحليق 32 طائرة عسكرية صينية حول الجزيرة خلال 24 ساعة، وهو ثاني أعلى رقم خلال العام الحالي، مشيرة إلى أن 20 طائرة «عبرت الخط الأوسط لمضيق تايوان»، والذي يمثّل حدوداً غير رسمية مع الصين. كما أوضحت أنها رصدت 5 سفن تابعة للبحرية الصينية في المياه حول تايوان، لافتة إلى أنها ردّت باستخدام طائرات دورية وسفن وأنظمة صواريخ على السواحل للمراقبة.

(فرانس برس)

باكستان: مقتل جنديين في تفجير

قال عناية الله، رئيس وحدة تفكيك القنابل بالشرطة الباكستانية في إقليم خيبر بختونخوا المتاخم لأفغانستان، أمس الخميس، إن جنديين اثنين قتلا وأصيب 15 آخرون، في انفجار قنبلة بالقرب من قافلة أمنية في ديرا إسماعيل خان. وتُعتبر هذه المنطقة، شمال غرب باكستان، المعقل السابق لحركة «طالبان» الباكستانية.

(أسوشييتد برس)

تشاد: قتلى في مواجهات بين مجموعتين سكانيتين

أعلن وزير الأمن العام في تشاد، محمد شرف الدين مارغي، أمس الخميس، مقتل 42 شخصاً على الأقل في مواجهات بين «مجموعتين سكانيتين محليتين» في شرق تشاد، مضيفاً لوكالة «فرانس برس» أنه «يسعى لتحقيق مصالحة بين الطرفين». وادت المواجهات وفق وزارة الأمن العام، والتي لم تحدد هوية المجموعتين ولا مدة المواجهات، إلى «توقيف 175 شخصاً» حيث «أضرم مسلحون النار» في قرية تابليغوي في إقليم وداي. وعادة ما تشهد المنطقة نزاعات على الأراضي بين المزارعين ومربي المواشي الرحّل أو مجموعات أخرى.

(فرانس برس)

رصد

بلومبيرغ: الحوثيون يقايضون روسيا والصين لتأمين سفنهما

كشف موقع «بلومبيرغ» أن روسيا والصين توصلتا لتفاهمات مع الحوثيين أخيراً أبلغتا خلالها أن سفنهما بمأمن من الهجمات

في ظل استمرار هجمات جماعة الحوثيين في اليمن على سفن تجارية في البحر الأحمر وخليج عدن، مرتبطة بإسرائيل وأميركا وبريطانيا، نقل موقع «بلومبيرغ» الأميركي أمس الخميس، عن مصادر طلبت عدم الكشف عن هويتها، أن بلوماسيين من روسيا والصين توصلوا خلال مباحثات في سلطنة عُمان، لم تذكر تاريخها، مع القيادي والمتحدث باسم الحوثيين محمد عبد السلام، إلى تفاهمات بشأن جبهة البحر الأحمر.

ويأتي الكشف عن التفاهمات فيما تصر جماعة الحوثيين على أن هجماتها تستهدف السفن المرتبطة بإسرائيل أو المتوجهة إلى موانئها إلى جانب استهداف سفن أميركية وبريطانية رداً على غارات قوات البلدين، منذ يناير/ كانون الثاني الماضي، على مواقع الجماعة داخل اليمن، كما هدد زعيم الجماعة عبد الملك الحوثي، الأسبوع الماضي، بتوسيع عمليات جماعته لتشمل المحيط الهندي. وبحسب «بلومبيرغ»، أبلغ الحوثيون كلاً من موسكو وبكين بأن سفنهما يمكنها الإبحار عبر البحر الأحمر وخليج عدن من دون التعرّض لهجمات، فيما ستحظى الجماعة في المقابل بدعم سياسي سيؤمنه البلدان في هيئات ومجالس دولية على غرار مجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة. وبينما لم تتوضح طبيعة هذا الدعم، قالت المصادر إنه قد يشمل عرقلة مشاريع قرارات ضد الجماعة، إذ تمتلك موسكو وبكين حق النقض في مجلس الأمن. وبينما لم يستجب متحدثون باسم الحكومتين الروسية والصينية، ولا باسم الحوثيين لطلب التعليق، ذكّر «بلومبيرغ» بحادثة انفجار صواريخ بالقرب من سفينة تنقل النفط الروسي بالقرب من اليمن، أواخر يناير/ كانون الثاني الماضي، يومها قالت شركة «أمبري» البريطانية للأمن البحري، إن الحوثيين استهدفوا عن طريق الخطأ ناقلة تحمل نفطاً روسياً، في هجوم صاروخي، على بعد 90 ميلاً بحرياً، جنوب شرق مدينة عدن.

وبعد أيام قليلة، شدّد القيادي في جماعة الحوثيين محمد البخيتي، في مقابلة مع صحيفة «إزفستيا» الروسية على استعداد الجماعة «الضمان المرور الآمن» لسفن كل الدول غير المرتبطة بإسرائيل، بما فيها روسيا والصين، في البحر الأحمر، «لأن حرية الملاحة تلعب دوراً هاماً لبلادنا». كما لفتت «بلومبيرغ» إلى أنه ومنذ بدء هجمات الحوثيين، في نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي، تجنبت معظم شركات الشحن الغربية مضيق باب المندب الذي يربط البحر الأحمر بخليج عدن، وبدأت تأخذ طريق جنوب أفريقيا عبر رأس الرجاء الصالح، بما أضاف أياماً وتكاليف كبيرة للشحن، على الرحلات بين آسيا وأوروبا. في حين لم تعلن شركات من الصين وروسيا أنها تتجنب المنطقة، فيما تظهر بيانات تتبع السفن أن العديد منها لا تزال ترسل سفنها عبرها.

كذلك قدّمت الصين وروسيا بالفعل بعض الدعم الدبلوماسي للحوثيين، إذ امتنعتا في أوائل يناير/كانون الثاني الماضي، عن التصويت على قرار في مجلس الأمن الدولي برعاية الولايات المتحدة والبيابان، بدين هجمات الحوثيين على سفن الشحن في البحر الأحمر، وبطالبهم بوقف الهجمات وتحرير سفينة يحتجزونها (غالاكسي ليدر)، لكنهما لم تستطاه. علماً أنه عقب تمرير القرار بدأت الولايات المتحدة والمملكة المتحدة غارات جوية ضد أهداف للحوثيين، بما في ذلك مواقع إطلاق للحوثيين، ومحطات الرادار داخل الأراضي اليمنية.

تبادل إطلاق نار بين سفينة ومسلحين بقارب قبالة اليمن

حوثي على متن سفينة «غالاكسي ليدر»، نوفمبر الماضي (فرانس برس)

وفي منتصف فبراير/ شباط الماضي، شككت الصين وروسيا في قانونية الهجمات ضد الحوثيين، وقالتا آن مجلس الأمن لم يأذن بها قط. في موازاة ذلك جرى أمس الإبلاغ عن تبادل لإطلاق النار في البحر، جنوب مدينة شطون، جنوب شرقي اليمن، إذ قالت شركة «أمبري»، في بيان، إن سفينة تجارية أبلغت عن تعرضها لإطلاق نار من زورق على بعد نحو 109 أميال بحرية جنوب شطون. وأوضحت أن 4 مسلحين على متن زورق اقتربوا من السفينة وأطلقوا النار صوبها، فيما رد فريق أمني خاص على متن السفينة بإطلاق النار. وأضافت أن السفينة زادت سرعتها وتفادت تهديد الزورق، ولم تُبلغ عن أي أضرار أو إصابات. من جهتها أبلغت هيئة عمليات التجارة البحرية البريطانية عن نفس الحادث، أمس.

في غضون ذلك، قالت القيادة المركزية الأميركية «سنتكوم»، في بيان فجر أمس على منصة «أكس» (تويتر سابقاً)، إن الجيش الأميركي وقوات التحالف دمروا طائرة مسيّرة وزورقاً مسيّراً أطلقها الحوثيون من مناطق سيطرتهم في اليمن، باتجاه البحر الأحمر، أول من أمس الأربعاء. وأضافت: «لم يتم الإبلاغ عن إصابات أو أضرار للسفن المسيّرة أو قوات التحالف». إلى ذلك أعلنت الجماعة، مساء أول من أمس، تنفيذ الولايات المتحدة وبريطانيا غارة على منطقة الكثيب في محافظة الحُديدة الساحلية غربي اليمن، من دون ذكر تفاصيل أكثر.

(العربي الجديد، رويترز، الأناضول)

متابعة

الجبهة اللبنانية... استئناف التصعيد بعد هدوء نسبي

بعد هدوء نسبي، نهار أول من أمس الأربعاء، شهدت الجبهة اللبنانية تصعيداً لافتاً، بدأ مساء الأربعاء، مع تكثيف إسرائيل غاراتها

بيروت ـ **رينا الجمّال**

بعد هدوء استمر طوال نهار أول من أمس الأربعاء، استعرت المواجهات على الحدود اللبنانية مع فلسطين المحتلة، بين «حزب الله» والاحتلال الإسرائيلي، منذ مساء الأربعاء، في ظلّ غياب الحلول السياسية لوقف القتال. وأمس الخميس، شنّ الطيران الحربي الإسرائيلي غارات عدة، طاولت العديسة، حيث استهدف كشكاً للقهوة ومنزلاً قبالة نقطة البانوراما، وعملت عناصر الدفاع المدني على رفع الأنقاض، واستهدف أيضاً عيتا الشعب ويارون وحولا وطيرحرفا وميس الجبل، حيث استُهدف منزلان فيها. كذلك استهدفت مسيّرة إسرائيلية محيط قطيع للماعز في مزرعة المجيدية. وطاول القصف المدفعي الإسرائيلي بلدات وأطراف الخيام والعديسة وعيترون وكفركلا وتلة الحمامص، والمنطقة بين حمامص وسهل مرجعيون. وخرق الطيران الإسرائيلي جدار الصوت في أجواء منطقتي النبطية وإقليم التفاح وعلى علو منخفض، محدثاً دوياً قوياً.

واستهدف «حزب الله» نقطة تموضع لقوة استخبارات عسكرية في مستوطنة «المطلة»، ومنازل يتحصّن فيها جنود في المستوطنة، وموقع المالكية، بحسب بياناته. بدورها، أفادت القناة «12» الإسرائيلية بوقوع أضرار جراء إطلاق 3 صواريخ من لبنان باتجاه «المطلة»، فيما ذكرت وسائل إسرائيلية أخرى أن «الجيش الإسرائيلي هاجم مصادر إطلاق قذائف من لبنان باتجاه دوفيف».

وذكر الجيش الإسرائيلي في بيان، أمس الخميس، أن «طائرات حربية أغارت على مبنى عسكري تابع لحزب الله في منطقة كفركلا، كذلك هاجمت مساء الأربعاء مبنىً عسكرياً آخر تابعاً للحزب في منطقة الظهيرة». وأضاف أنه «خلال ساعات الليل، رُصد إطلاق قذيفة صاروخية خرقت الحدود من الأراضي اللبنانية باتجاه منطقة يفتاح، فهاجمت قوات الجيش الإسرائيلي مصدر النيران». ودوّت صفارات الإنذار في مستوطنة «كريات شمونة» ومحيطها، بالتزامن مع تحليق مروحيتين إسرائيليتين في إصبع الجليل. وليل الأربعاء ـ الخميس، شنّت طائرات الاحتلال غارات على مروحين وعيتا الشعب والصفيرة وياريين وحولا وكفركلا . حارة الوزاني وحيّ البيادر في ياريون. وأطلق الاحتلال نيران رشاشاته «حزب الله» نبيل قاووق إلى الثقيلة في اتجاه محيط عيتا الشعب. وقصف الاحتلال مدفعياً أطراف الخيام وكفركلا وسهل مرجعيون. وحلّق طيرانه الاستطلاعي فوق قرى القطاعين الغربي والأوسط، وصولاً إلى نهر الليطاني، وسط استمرار إطلاق القنابل المضيئة فوق القرى الحدودية. واستهدف «حزب الله»، ليل الأربعاء ـ الخميس، مبنىً تموضع فيه جنود الاحتلال في مستوطنة «أفيغيم»، وآخر مماثلاً في مستوطنة «المطلة»، وقوة مؤللة إسرائيلية في أثناء دخولها إلى موقع البغدادي، وموقع المرج. من جهتها، نعت «أفواج المقاومة اللبنانية ـ أمل»، مساء الأربعاء، شهيداً سقط في غارة إسرائيلية استهدفت القنطرة، وأصيب شخص آخر في الغارة نفسها، بحسب الدفاع المدني اللبناني. سياسياً، كرر وزير الخارجية في حكومة تصريف الأعمال اللبنانية عبد الله بو حبيب موقف بيروت، ومفاده أنها تريد «استقلال لبنان وسيادته ولسنا طلاب حرب ونريدها أن تتوقف».

وجّه الطيران الإسرائيلي في بيان، أمس الخميس، أن «طائرات حربية أغارت على مبنى عسكري تابع لحزب الله في منطقة كفركلا، كذلك هاجمت مساء الأربعاء مبنىً عسكرياً آخر تابعاً للحزب في منطقة الظهيرة». وأضاف أنه «خلال ساعات الليل، رُصد إطلاق قذيفة صاروخية خرقت الحدود من الأراضي اللبنانية باتجاه منطقة يفتاح، فهاجمت قوات الجيش الإسرائيلي مصدر النيران». ودوّت صفارات الإنذار في مستوطنة «كريات شمونة» ومحيطها، بالتزامن مع تحليق مروحيتين إسرائيليتين في إصبع الجليل. وليل الأربعاء ـ الخميس، شنّت طائرات الاحتلال غارات على مروحين وعيتا الشعب والصفيرة وياريين وحولا وكفركلا . حارة الوزاني وحيّ البيادر في

نبيل قاووق: عين المقاومة على المواجهات لا المفاوضات

من جانبه، اعتبر عضو المجلس المركزي في «حزب الله» نبيل قاووق أن «إسرائيل في محنة كبرى، فهي مهزومة ومأزومة»، لافتاً إلى أن «كثرة التهديدات لا تُعبّر عن قوة، بل عن ضعف». وأضاف قاووق في ذكرى مرور أسبوع على رحيل أحد رجال الدين، أمس الخميس، أن «العدو الإسرائيلي يهدد لبنان وهو مرتعد لأنه يخشى قوة ومفاجآت المقاومة»، مؤكداً أن «كل اعتداء سيُقابَل بالرد، ولا يمكن أن يمرّ أي اعتداء على أهلنا وبلدنا من دون حساب وعقاب». ولفت قاووق أيضاً إلى أن «التصعيد يتبعه تصعيد والتوسعة تتبعها توسعة»، مشدداً على أن «عين المقاومة هي على ميادين المواجهات لا ساحات المفاوضات». واعتبر أن «المقاومة في لبنان نجحت في عقاب عملية طوفان الأقصى (7 أكتوبر/ تشرين الأول الماضي) في تعزيز قدراتها العسكرية كمّاً ونوعاً، وهي اليوم أقوى ممّا كانت عليه».

واتخذ ملف دفع تعويضات لسكان الجنوب اللبناني، بعداً سجالياً في بيروت. وقال عضو كتلة «التنمية والتحرير» (كتلة حركة أمل بقيادة رئيس المجلس النيابي نبيه بري)، النائب قاسم هاشم إن «أبناء المناطق الجنوبية الحدودية يدفعون ضريبة الدم عن كل الوطن، وإن تشبثهم بأرضهم رغم ما يصيبهم من قتل ودمار وجوع وظلم هو فعل وطني وعامل تحدّ لعدو يرتكب كل الإجرام استهدافاً للوطن كل الوطن».

قضية

تسعى فرنسا للتقرّب من المغرب والتفاوض مع الجزائر وذلك من أجل تذليل العثرات التي شابت علاقة باريس مع الجزائر والرباط، بحسب تقرير تنشره «العربي الجديد» بالتعاون مع موقع «أوريان 21»

إعادة ترتيب العلاقات الفرنسية

باريس تتقرّب من الرباط وتتفاوض مع الجزائر

خديجة محسن فينان

قد يؤدي ذوبان الجليد في العلاقات بين الرباط وباريس إلى زيارة الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون للمغرب. يحدث هذا الدفء في الوقت الذي وصلت فيه العلاقات الفرنسية الجزائرية إلى طريق مسدود، وتضغط العديد من القوى السياسية الفرنسية المعارضة من أجل هذا التقارب مع المغرب.

في أول رحلة رسمية له إلى المنطقة المغاربية، توجه ستيفان سيجورنيه إلى المغرب في 25 فبراير/شباط 2024. وقد حرص وزير الخارجية الفرنسي على التحديد، على حسابه على منصة «إكس» (تويتر سابقاً)، أنه مكلف من قبل إيمانويل ماكرون بـ«فتح فصل جديد» في العلاقات بين البلدين. يتعلق الأمر بوضوح بإرادة في إنهاء سلسلة من الأزمات التي بدأت في ديسمبر/ كانون الأول 2020، عندما أعلن الرئيس الأميركي في ذلك الحين دونالد ترامب اعتراف الولايات المتحدة بالسيادة المغربية على الصحراء، مقابل تطبيع العلاقات بين المغرب وإسرائيل. بالنسبة للرباط، كان على فرنسا، الحليف غير المشروط والداعم الخارجية الفرنسي على خطى الولايات المستمر، أن تسير على خطى الولايات المتحدة. لكن هذا الانحياز إلى الموقف الأميركي لم يحدث. توترت العلاقة أكثر فصل جديد» في العلاقات بين البلدين. قليلاً في سبتمبر/أيلول 2021، عندما قررت باريس خفض منح التأشيرات للمغربيين إلى النصف، بينما قرر إيمانويل ماكرون في نفس الوقت الاقتراب من الجزائر. تشهد على ذلك الزيارة «رسمية وصداقة» التي قام بها الرئيس الفرنسي، مرفقاً بجزء كبير من حكومته، في أغسطس/آب 2022، والتوقيع على إعلان مشترك يدعو إلى «ديناميكية جديدة لا رجعة فيها».

كان لدى فرنسا آنذاك بعض أسباب الابتعاد عن المغرب، إذ لم يعجبها ما كشفه الاتحاد الإعلامي في ملف «قصص محرمة»، والذي جاء فيه أن العديد من الهواتف، بما في ذلك هاتف رئيس الدولة وبعض وزرائه، قد تم استهدافها باستخدام برنامج «بيغاسوس» الإسرائيلي. وقد نفت الرباط ذلك، لكن الثقة تضررت. شهد النزاع تصعيداً في يناير/ كانون الثاني 2023، عندما أصدر البرلمان الأوروبي قراراً يدين فيه تدهور حرية الصحافة في المغرب، والاستخدام التعسفي لمزاعم الاعتداء الجنسي كوسيلة لردع الصحافيين، وعبّر القرار من جهة أخرى عن قلق المؤسسة الأوروبية بخصوص تورط المغرب المفترض في فضيحة الفساد داخلها.

تصويت البرلمان الأوروبي

ورأ المغرب بشدة على هذا الاتهام، خصوصاً أنه يرى أن هذا التصويت، الذي يعتبره جزءاً من حملة معادية مفترضة ضد المغرب في بروكسل، قد دخلي بدعم كبير من قبل أعضاء البرلمان الأوروبي الفرنسيين من مجموعة النهضة (التجديد) الأوروبية، ولا سيما من قبل زعيم هذه المجموعة آنذاك، ستيفان سيجورنيه. لم يخفت غضب الرباط ولم تغير في الأمر شيئاً مرافعة السفير الفرنسي في المغرب كريستوف لوكورتييه، الذي أكد أن «هذا القرار لا يلزم فرنسا بأي شكل من الأشكال». كما لم يشفع اعتراف فرنسا بالذنب الذي عبر عنه نفس السفير بشأن قرار بلاده تخفيض التأشيرات.

وعلى الرغم من هذا التوتر الشديد والاتهامات التي وجهتها الصحافة المغربية المقربة من النظام للرئيس ماكرون، ما انفك رئيس الدولة الفرنسية طوال سنة 2023 يظهر تصميمه على تجاوز هذا التسلسل من التوترات والأزمات والعداوات. هو يعلم أن سياسة فرنسا تجاه المنطقة المغاربية لا يمكن أن تسمح بتكريس خلافات على المدى الطويل مع إحدى الدول المغاربية أو غيرها. فالقرب الجغرافي والتاريخ الاستعماري ووجود جالية كبيرة من شمال أفريقيا في فرنسا، ناهيك عن التبادلات الاقتصادية والتجارية والاستراتيجية، كل هذا يملي أن تكون العلاقات هادئة.

بدا وكان الطبقتين السياسيتين اختارتا الانفراج الذي يمكن قراءته من خلال استئناف التعاون. لكن الزلزال الذي ضرب منطقة الحوز في الأطلس الكبير في 8 سبتمبر 2023 أظهر أن كل العلاقات الخارجية للمغرب صارت ترتكز على قضية الصحراء. أشار المغرب من خلال عدم استجابته لعرض المساعدة الفرنسي، بينما قبل عروض إسبانيا وبريطانيا والإمارات العربية المتحدة وقطر، إلى فرنسا بأنها لم تعد تُحسب من بين الدول الصديقة.

في 12 سبتمبر 2023، قرر إيمانويل ماكرون مخاطبة المغاربة مباشرة، في مقطع فيديو نشر على منصة «إكس»، ذكر فيه باستعداد فرنسا، مشيراً إلى أن الأمر يعود «الجالة الملك وحكومة المغرب، بطريقة ذات سيادة كاملة، لتنظيم المساعدات». وقد لاقت هذه المبادرة استقبالاً سيئاً جداً في المغرب، حيث ساد شعور بأن رئيس الدولة الفرنسية سعى عمداً إلى تجاوز الملك محمد السادس، وبالتالي ترك الانفراج، الذي بدأ يترسخ، المجال لمرحلة جديدة من التوتر.

يدرك إيمانويل ماكرون أن الرباط تنتظر من فرنسا اعترافاً واضحاً بمغربية الصحراء، وأن هذا الاعتراف هو الشرط الذي يضبط العلاقة بين البلدين. وكان قد سبق أن أوضح الملك في أغسطس 2022، أن «ملف الصحراء هو النظارة التي ينظر بها المغرب إلى العالم، وهو المعيار الواضح والبسيط، الذي يقيس به صدق الصداقات، ونجاعة الشراكات». لم تكن المهمة التي أوكلت إلى ستيفان سيجورنيه خلال هذه الرحلة سهلة. فقد كان عليه إجراء اتصال بنظيره ناصر بوريطة، الذي لم يسبق له التقي به، وإعادة ترميم العلاقات بين البلدين، وعلى الخصوص إعطاء تطمينات للمغربيين بشأن الصحراء. سيجورنيه الذي كان يعلم أنه جد منتظر بشأن هذه المسألة، بادر إلى القول إنها «مسألة وجودية بالنسبة للمغرب والمغربيين، وفرنسا تعرف ذلك».

> يدرك ماكرون أن الرباط تنتظر اعترافاً بمغربية الصحراء

> خيبة أمل فرنسية من نتائج التقارب مع الجزائر بعد الحراك

دعم لخطة الحكم الذاتي

ومع ذلك، وعلى الرغم من الانتظار، كان المغرب غير قادر على الإدلاء بتصريح مهم بخصوص هذه القضية الحساسة للغاية. حجم الرهان يجعله يعود فقط إلى رئيس فرنسا، مشيراً إلى أن الأمر يعود «الجالة الملك وحكومة المغرب، بطريقة ذات سيادة كاملة، لتنظيم المساعدات». وقد لاقت هذه المبادرة استقبالاً سيئاً جداً في المغرب، حيث ساد شعور بأن رئيس الدولة الفرنسية سعى عمداً إلى تجاوز الملك محمد السادس، وبالتالي ترك الانفراج، الذي بدأ يترسخ، المجال لمرحلة جديدة من التوتر.

يدرك إيمانويل ماكرون أن الرباط تنتظر من فرنسا اعترافاً واضحاً بمغربية الصحراء، وأن هذا الاعتراف هو الشرط الذي يضبط العلاقة بين البلدين. وكان قد سبق أن أوضح الملك في أغسطس 2022، أن «ملف الصحراء هو النظارة التي ينظر بها المغرب إلى العالم، وهو المعيار الواضح والبسيط، الذي يقيس به صدق الصداقات، ونجاعة الشراكات». لم تكن المهمة التي أوكلت إلى ستيفان سيجورنيه خلال هذه الرحلة سهلة. فقد كان عليه إجراء اتصال بنظيره ناصر بوريطة، الذي لم يسبق له التقي به، وإعادة ترميم العلاقات بين البلدين، وعلى الخصوص إعطاء تطمينات للمغربيين بشأن الصحراء. سيجورنيه الذي كان يعلم أنه جد منتظر بشأن هذه المسألة، بادر إلى القول إنها «مسألة وجودية بالنسبة للمغرب والمغربيين، وفرنسا تعرف ذلك».

دعم لخطة الحكم الذاتي

ومع ذلك، وعلى الرغم من الانتظار، كان المغرب غير قادر على الإدلاء بتصريح مهم بخصوص هذه القضية الحساسة للغاية. حجم الرهان يجعله يعود فقط إلى رئيس الدولة، الذي تُعتبر الدبلوماسية مجال صلاحياته المحجوز، التصريح به في الإطار الرسمي لزيارة الدولة المقرر إجراؤها من الآن وحتى الصيف. ومع ذلك، أكد ستيفان سيجورنيه من جديد أن «فرنسا تريد حلاً سياسياً عادلاً ودائماً ومقبولاً للطرفين، وفقاً لقرارات مجلس الأمن»، وأن باريس، التي كانت أول من دعم خطة الحكم الذاتي لعام 2007، «ترغب في المضي قدماً بهدف التوصل إلى حل عملي وواقعي ومستدام يقوم على التراضي». بهذه الملاحظات، يُظهر رئيس الدبلوماسية الفرنسية أن بلاده تريد، مع رغبتها في المضي قدماً، الحفاظ على علاقتها مع الجزائر، ولكن من دون أن تختار تقرير المصير الذي تسعى إليه جبهة البوليساريو والجزائر. وبذلك، فإن فرنسا لا تحيد عن خياراتها السابقة، وهي موجودة بالفعل في الصحراء، كما يشير ستيفان سيجورنيه، حيث ذكر وجود مدرستين فرنسيتين في العيون والداخلة، ومركز ثقافي متنقل في العيون والداخلة وبوجدور، أي في المدن الرئيسية في الصحراء. بعد ذلك اعتراف فعليا من فرنسا بمغربية هذا الإقليم الذي لم تفصل فيه الأمم المتحدة. لا تكتفي فرنسا بهذا الحضور في مجالي التعليم والثقافة. وقد أوضح الوزير أن باريس تعتزم الاستثمار في هذه المنطقة، في مجالات مختلفة، سواء الطاقات المتجددة أو السياحة أو حتى الاقتصاد الأزرق المرتبط بالموارد المائية. لكن سيجورنيه بقي حذراً، فهو يعلم أن استغلال وتسويق موارد هذه المنطقة، التي لا تزال من الأقاليم «غير المتمتعة بالحكم الذاتي» بالنسبة للأمم المتحدة، قد يكون موضوع شكّوى جديدة من جبهة البوليساريو أمام محكمة عدل الاتحاد الأوروبي. كما حرص على الإشارة إلى أن هذه الاستثمارات ستتم «لصالح السكان المحليين».

ستندرج الاستثمارات المعلن عنها ضمن شراكة وصفها الوزير بـ«الطليعية» والتي ستمتد على مدى الثلاثين سنة المقبلة. لقد طُويت صفحة: لم تعد فرنسا تتحدث عن الصحراء من منظور الماضي، بل تتطلع إلى المستقبل، من خلال مشروع يمكن اعتباره استباقاً فرنسياً لدمج الصحراء في المغرب.

في هذا الموقف الفرنسي الجديد من الصعب عدم رؤية نتيجة خيبة الأمل في التقارب الذي باشره إيمانويل ماكرون مع الجزائر ما بعد الحراك. ففي عام 2022، وفي سياق الحرب في أوكرانيا، شهدت الجزائر تودداً كبيراً من أجل غازها. ربما تكون فرنسا، التي يأتي 11 في المائة فقط من استهلاكها من الغاز من الجزائر، قد بالغت في تقدير قدرة البلاد على توريد الغاز إلى الدول الأوروبية. ففي غياب الاستثمار، فإن قدرة الجزائر على تصدير الغاز لا يمكن أن تتجاوز الكميات المصدرة اليوم، والتي تعادل 5 في المائة من الغاز الذي تحتاجه أوروبا.

على المستوى الإقليمي، تشهد الجزائر، التي تم الترويج لعودتها إلى الساحة الدولية في 2022، تراجعاً في منطقة الساحل. في مالي، ألغى المجلس العسكري الحاكم اتفاق الجزائر للسلام والمصالحة الموقع في عام 2015. تلاحظ فرنسا، التي اعتقدت أن بإمكانها الاعتماد على الجزائر بعد انسحاب قواتها من الساحل، أن المغرب هو المستفيد من فقدان نفوذها في مالي، وكذلك في النيجر، وأن المغرب ينوي استغلاله بالفعل. في 23 ديسمبر 2023، استقبل المغرب أربعاً من دول الساحل في مراكش وعرض عليها منفذاً إلى المحيط الأطلسي عبر الداخلة. من المرجح أن هذا المشروع المكلف وغير المجدي إلى حد ما لن يرى النور، لكن التقارب بين هذه الدول والمغرب واضح. لفترة طويلة ظلت الزيارة التي سيقوم بها الرئيس عبد المجيد تبون إلى فرنسا، والتي تم الإعلان أنها ستكون في الخريف المقبل، مشروطة بقضايا لا تزال تثقل بثقلها على العلاقة بين البلدين، مثل مسائل الذاكرة، أو التعاون الاقتصادي، أو التجارب النووية في الصحراء الجزائرية، أو إعادة سيف ويرنؤس الأمير عبد القادر. وقد أظهر تقرير النائب فريديريك بيتي، المتعلق بالعلاقات بين فرنسا والجزائر، أن لا شيء بسيط في العلاقة بين البلدين. وذكر على وجه الخصوص أن «التعاون بين الدولتين يظل مهدداً بالعداء لفرنسا»، وهو ما يمكن رؤيته، على سبيل المثال، في الميل إلى اختزال اللغة الفرنسية في لغة المستعمر. وعلى الصعيد الاقتصادي، أبرز التقرير أيضاً صعوبات التعاون، إذ تواجه الشركات الفرنسية العاملة في الجزائر قيود مراقبة الصرف، وهو أمر ليس جديداً. من المرجح أن تكون هذه الصعوبات هي التي دفعت إيمانويل ماكرون إلى الشروع في كتابة فصل جديد في العلاقات مع المغرب، من خلال إعادة النظر في ملف الصحراء. ويلاحظ قادة حزب رونيسانس (النهضة) أن هناك استعدادا، على يمينهم وعن يسارهم، للسير على خطى الولايات المتحدة في الاعتراف بمغربية الصحراء. خلال زيارتهما إلى المغرب، في مايو/أيار 2023، أعلن إريك سيوتي ورشيدة داتي، التي كانت لا تزال عضوة في حزب الجمهوريين، ولم تصبح بعد وزيرة للثقافة، أنه «نحن نعترف بسيادة المغرب على الصحراء»، معبرين في نفس الوقت عن دهشتهم من «الانتحاء الجزائري لإيمانويل ماكرون».

بعد زلزال أكتوبر/تشرين الأول 2023، نفى جان لوك ميلانشون، أثناء رحلة إلى المغرب، وجود أي صلة بين حركة فرنسا غير الخاضعة وقوى أخرى غير الأحزاب السياسية، الأمر الذي بدا وكأنه يستبعد أي اتصال مع جبهة البوليساريو، مع التأكيد أن الموقف الذي اتخذته إسبانيا والولايات المتحدة وإسرائيل (اعترافها بالسيادة المغربية على الصحراء) قد «غيّر نظرة العالم إلى هذه القضية»، وأعرب عن أمله في أن «تتفهم فرنسا ذلك».

ينشر بالتعاون مع «أوريان 21»
https://orientxxi.info/ar

محمد السادس وماكرون في طنجة، نوفمبر 2018 (كريستوف ارشامبو/Epa)

إسبانيا حاضرة

خلال زيارة قام بها إلى الرباط، في فبراير/شباط الماضي، أيّد رئيس الحكومة الإسبانية، بيدرو سانشيز (الصورة)، مخطط الحكم الذاتي الذي تقدم به المغرب في 2007 لتسوية ملف الصحراء. وأكد سانشيز أن مخطط الحكم الذاتي يمثّل الأساس الأكثر جدية وواقعية ومصداقية لتسوية الملف، واعتبر أن «موقف إسبانيا المتعلق بقضية الصحراء سيف التعبير عنه في الإعلان المشترك في 7 إبريل 2022 بين البلدين في فبراير 2023».

رصد

«إدارة الأمن العام»... أحدث محاولات «تحرير الشام» لاحتواء الغضب

يرى مراقبون أن استحداث «هيئة تحرير الشام»، أخيراً، «إدارة الأمن العام»، يأتي في سياق امتصاص الغضب من تجاوزات ذراعها الأمنية

غازي عنباني ـ محمد امين

أعلنت ما تسمّى بـ«حكومة الإنقاذ»، الذراع الإدارية لـ«هيئة تحرير الشام» (النصرة سابقاً) في شمال غربي سورية، استحداث إدارة باسم «الأمن العام»، تعمل تحت إشراف وزارة الداخلية في هذه الحكومة، في خطوة أخرى للهيئة بهدف احتواء الغضب الشعبي المتواصل ضدها، وضد تجاوزات ذراعها الأمنية (جهاز الأمن العام)، والتي وصلت إلى حد القتل تحت التعذيب. وذكرت هذه الحكومة، في بيان أول من أمس الأربعاء، أن إدارة الأمن العام الجديدة ستتم تعيينه بقرار من رئيس الحكومة، محمد البشير، بناء على اقتراح وزير الداخلية، محمد عبد الرحمن، وأن الإدارة المذكورة ستكون «ملحقة بالنظام الداخلي للوزارة».

وجاءت الخطوة في ظل غضب شعبي متصاعد من تجاوزات الذراع الأمنية لـ«هيئة تحرير الشام» بحق المدنيين والعسكريين على خلفية ما بات يُعرف بـ«ملف العملاء»، إذ نفّذت هذه الذراع حملة اعتقالات واسعة خلال العام الحالي بحق قياديين وعناصر بتهمة «العمالة» لجهات خارجية، إلا أن التحقيقات أثبتت بطلان التهمة. ومارس الجهاز الأمني التعذيب بحق المعتقلين، ما أدى إلى الوفاة في المعتقلات المنتشرة في مناطق سيطرة «تحرير الشام» في محافظة إدلب وبعض محيطها في أرياف حماة وحلب والذلاقية. وكان قائد «تحرير الشام»، أبو محمد الجولاني، وعد خلال اجتماع مع شخصيات وفعاليات شعبية في محافظة إدلب، الأسبوع الماضي، بجملة «إصلاحات» من ضمنها إعادة هيكلة الجهاز الأمني، في محاولة لامتصاص الغضب الشعبي الذي تجلى في تظاهرات حاشدة، خلال الأسبوعين الماضيين، طالبت باستبعاد الجولاني عن السلطة في شمال غربي سورية.

كما وعد بـ«الدعوة لانتخابات مجلس الشورى العام في المناطق المحررة، وإعادة النظر في القانون الانتخابي، وتوسيع التمثيل للأهالي والشرائح والفعاليات، وتعزيز الدور الرقابي لمؤسسة الشورى، لتحقيق ضبط وكفاءة ونزاهة المؤسسات التنفيذية العاملة على الأرض». وكانت «هيئة تحرير الشام» قد أسست «جهاز الأمن العام» في 10 يونيو/ حزيران 2020، وهو وفق ما يعرّف عن نفسه «مؤسسة أمنية منظمة تعمل على ملاحقة العملاء والمجرمين، وتتركز مهامها في حفظ أمن الفرد والمجتمع بمؤسساته وفصائله ودورة حياته الطبيعية». لكن هذا الجهاز فرض هيمنة شبه مطلقة على كل جوانب الحياة في شمال غربي سورية، ما تسبب باستياء عام في منطقة يعيش سكانها، وجلهم نازحون، أرّمات معيشية وغلاء أسعار في ظل ندرة فرص العمل. وتعليقاً على استحداث «إدارة الأمن العام»، بيّنت مصادر مقربة من «هيئة تحرير الشام»، في حديث لـ«العربي الجديد»، أن «جهاز المخابرات في الهيئة لن تكون له أي علاقة بالحياة المدنية لا من قريب ولا من بعيد، على ضوء الإصلاحات الجديدة والقرارات التي صدرت عن حكومة الإنقاذ». وأشارت إلى أن المرحلة المقبلة «ستشهد تخفيفاً للقبضة الأمنية بشكل واضح»، مضيفة أنه «سيكون لجهاز المخابرات دور بخص القضايا الاستراتيجية التي تهم مصلحة الثورة».

ولفتت المصادر إلى أن العمل الأمني في شمال غربي البلاد سيكون «على النمط التركي»، إذ «لن تتدخل الاستخبارات بحياة الناس على الإطلاق، ودورها رقابي فقط»، كاشفة عن أن أبو محمد الجولاني «سيعيد بالفترة المقبلة هيكلة الجناح العسكري في الهيئة»، مشيرة إلى أنه سيتم تعيين قادة جدد في التشكيلات العسكرية. وأضافت أنه تطالب بتفكيك جهاز الأمن العام». وتابع: «لكن الخطوة حتى الآن لم تظهر ملامحها في التأثير على بنية الأمن العام، وما إذا ستكون التبعية لوزارة الداخلية هي تبعية إدارية أم تبعية نفوذ وسيطرة». وأشار إلى أنه لم تتضح الصورة كاملة بعد لجهة «ما إذا كان سيتم تأسيس جهاز أمني مختلف في المرحلة القادمة يكون على رأسه نفس الأشخاص الذين كانوا يديرون جهاز الأمن العام، أم هناك مراجعة عميقة للعقيدة الأمنية لدى تحرير الشام ستنعكس على البنية والأداء بحيث يتم تعزيز الاحترافية الأمنية على حساب العنف». واعتبر أن «كل هذه الأسئلة ضرورية للحكم على الخطوة».

> مصادر: المرحلة المقبلة ستشهد تخفيفاً للقبضة الأمنية

ورأى الباحث بسام أبو عدنان، في حديث مع «العربي الجديد»، أن استحداث المديرية في محافظة إدلب «هو جزء من خطة عامة لجعل أغلب فروع وتخصصات الأمن العام تحت لواء وزارة الداخلية في حكومة الإنقاذ»، مشيراً إلى أن الفترة المقبلة ستشهد تنفيذ «إجراءات العمل الحقوقي المعروفة». وأوضح أنه سيبقى قسم من جهاز الأمن العام «ليتحول لنواة جهاز مخابراتي خارجي»، معرباً عن اعتقاده أن استحداث المديرية «خطوة لامتصاص غضب المدنيين والعسكريين»، مضيفاً أن «إنهاء القبضة الأمنية في شمال غربي سورية مطلب للعسكريين في الهيئة، فضلاً عن كونه أحد مطالب المدنيين». وتوقّع أن تخفف «هيئة تحرير الشام» من قبضتها الأمنية، «لكن بشكل نسبي وليس كلياً»، مضيفاً أن الهيئة ترى أن «المنطقة بحالة حرب لذا لا يمكن رفع القبضة الأمنية بشكل كامل»، معتبراً أن الأوضاع في شمال غربي سورية «تتجه نحو الأفضل على صعيد الحريات». وتابع: «الفترة المقبلة ستشهد تخفيفاً للضرائب التي تفرضها الهيئة على الفعاليات الاقتصادية».

يشار إلى أن «هيئة تحرير الشام» سلطة الأمر الواقع في شمال غربي سورية، فصيل متشدد كان يتبع لتنظيم «القاعدة»، لكن زعيمها، أبو محمد الجولاني، أعلن في يوليو/تموز 2016 فك الارتباط بالتنظيم تحت ضغوط شعبية. وطيلة سنوات الصراع في سورية، كانت «تحرير الشام» لاعباً عسكرياً مهماً في مجريات هذا الصراع في أغلب الجغرافية السورية، لكنها في الوقت نفسه، كانت ذريعة جاهزة للنظام وداعميه، روسيا وإيران، لواد الثورة السورية تحت ذريعة «محاربة الإرهاب».

تظاهرة في إدلب ضد سياسات «هيئة تحرير الشام»، 1 مارس الحالي (معاوية الرشي/ فرانس برس)

تقرير

لويس مونتينيغرو... يميني بمهمة صعبة لرئاسة حكومة البرتغال

اختار الرئيس البرتغالي، مارسيلو ريبيلو دي سوزا، رئيس «التحالف الديمقراطي» اليميني، لويس مونتينيغرو، لقيادة الحكومة المقبلة في البلاد، لكنها ستبقى خطوة معلقة بانتظار موافقة البرلمان

اختارت البرتغال، بموجب النتائج التشريعية التي أجريت في 10 مارس/آذار الحالي، رئيساً يمينياً لرئاسة حكومتها، بما يكرّس صعود الأجنحة اليمينية، الوسطى والمتطرفة منها، إلى سدة الحكم في العديد من الدول الأوروبية. ومساء أول من أمس الأربعاء، أعلنت الرئاسة البرتغالية، أن الرئيس مارسيلو ريبيلو دي سوزا عيّن رئيس «التحالف الديمقراطي» اليميني (مكون من 3 أحزاب من وسط اليمين) لويس مونتينيغرو، وهو زعيم الحزب «الديمقراطي الاشتراكي»، رئيساً للوزراء في أعقاب تصدر حزبه الانتخابات البرلمانية في 10 مارس. ويخلف مونتينيغرو زعيم الحزب الاشتراكي أنطونيو كوستا، الذي تولى السلطة بين عامي 2015 و2023، قبل استقالته في مطلع نوفمبر/تشرين الثاني الماضي، بعد ورود اسمه في تحقيق في قضية استغلال نفوذ، متخلياً عن الترشح لولاية أخرى.

وخاض مونتينيغرو الانتخابات ببرنامج تعهد فيه تعزيز النمو الاقتصادي، عن طريق خفض الضرائب وتحسين خدمات الصحة العامة، وكذلك التعليم الذي تضرر بسبب إضرابات المعلمين المطالبين بتحسين أجورهم. وأوضح بعد الإعلان الرئاسي، مساء الأربعاء، أنه سيقدم تشكيلته الحكومية الأربعاء المقبل إلى البرلمان، وفي حال نيلها الثقة، فستباشر عملها في 2 إبريل/نيسان المقبل.

وعلى الرغم من تصدّر «التحالف الديمقراطي» انتخابات 10 مارس، إلا أنه نال 80 مقعداً فقط، وهو عدد أقل بكثير مما يحتاجه لتحقيق الغالبية المؤلفة من 116 نائباً، في البرلمان المكون من 230 مقعداً. وحتى مع دعم حزب المبادرة الليبرالية (8 نواب)، الصغير والقريب من رجال الأعمال، سيظل «التحالف الديمقراطي» في حاجة إلى دعم حزب «تشيغا» (كفى) المناهض للهجرة والمؤسسات، من أجل الوصول إلى غالبية 116 مقعداً. وحصل «تشيغا» اليميني المتشدد على 50 مقعداً، ارتفاعاً من 12 مقعداً في انتخابات 2022، في طفرة ضربت السياسة التقليدية في البرتغال، حيث تناوب الاشتراكيون الديمقراطيون والاشتراكيون على السلطة منذ عام 1980، حين انتهت ولاية المستقلة، ماريا دو لوردس بينتاسيلغو في رئاسة الحكومة.

ويطالب زعيم «تشيغا» أندريه فيتنورا، بمنحه مقاعد في مجلس الوزراء أو تشكيل تحالف برلماني يحظى بالأكثرية. وهدد فيتنورا بجعل الحياة صعبة على الحكومة الجديدة في عمليات التصويت الرئيسية، مثل ميزانية الدولة، ما لم يرضخ مونتينيغرو لمطالبه. وعمل الزعيم الشعبوي على إقامة علاقة متينة مع الأحزاب اليمينية المتطرفة الأخرى في أوروبا، مثل نائب رئيسة الوزراء الإيطالية، زعيم حزب «الرابطة» ماتيو سالفيني، وزعيمة اليمين المتطرف الفرنسي مارين لوبان، وزعيم حزب «فوكس» اليميني المتطرف في إسبانيا، سانتياغو أباسكال. لكن فيتنورا أوضح أنه مستعد للتخلي عن بعض مقترحات حزبه، إذا كان ذلك يفتح الباب أمام السلطة.

وبعدّ تشكيل «تحالف كبير» بين المحافظين والاشتراكيين غير وارد في البرتغال. وكما هو الحال في إسبانيا المجاورة، تفصل بين الحزبين الرئيسيين خلافات تبدو مستعصية على التجاوز. وعلى الرغم من إصلاح الموارد المالية العامة ونمو يفوق المتوسط الأوروبي وبطالة في أدنى مستوياتها، فإن أداء الحكومة الاشتراكية تضرر بسبب التضخم والخلل في الخدمات الصحية والمدارس، إلى جانب أزمة سكن حادة. تضاف إلى ذلك فضائح فساد أدت في نهاية المطاف إلى سقوط كوستا وتضاعف عدد المهاجرين في خمس سنوات، وهما ملفان سيستغلهما اليمين المتطرف ضمن حملاته الانتخابية وخطابه السياسي.

وفي حال فشل مونتينيغرو في الحصول على الموافقة البرلمانية الأربعاء المقبل، فذلك يعني إما دعوة زعيم حزب آخر لمحاولة تشكيل حكومة، وهو الأمين العام للحزب «الاشتراكي» بيدرو نونو سانتو، أو إجراء انتخابات أخرى. ومونتينيغرو ليس جديداً على السياسة في لشبونة، فقد نجح في تشريعيات 2002، قبل أن يتحول إلى نائب رئيس الكتلة البرلمانية للحزب «الديمقراطي الاشتراكي» في عام 2011، ثم رئيس هذه الكتلة، بعد انتقال بيدرو باسوس كويليو لرئاسة الحكومة. وخلال رئاسته الكتلة البرلمانية لحزبه في مجلس النواب البرتغالي، عمل مونتينيغرو مع «الترويكا» الأوروبية، التي فرضت المؤسسة الأوروبية والمصرف المركزي الأوروبي وصندوق النقد الدولي، لإخراج البرتغال من أزمتها المالية بين عامي 2010 و2014.

> يحاول حزب «تشيغا» اليميني المتطرف دخول الحكومة

مونتينيغرو مساء الأربعاء في لشبونة (مينيغيل أ. لويس/Epa)

وتعرض مونتينيغرو للانتقاد بقوله في عام 2014 إن «حياة الشعب ليست جيدة، لكن حياة البلاد أفضل بكثير»، في مؤشر على سياسة التقشف واسعة النطاق التي اعتمدتها السلطات البرتغالية، من أجل إنقاذ الاقتصاد، وأثارت غضباً شعبياً. وفي عام 2018 استقال مونتينيغرو من البرلمان، موجهاً انظاره للمعركة الحزبية، حيث فشل في المرة الأولى في الفوز برئاسة الحزب «الديمقراطي الاشتراكي» أمام زعيمه روي ريو، لكنه نجح في عام 2022 في الفوز برئاسة الحزب، بعد استقالة ريو بسبب هزيمة «الديمقراطي الاشتراكي» في تشريعيات 2022. وتعرّض مونتينيغرو لانتقادات عدة، إذ اتهمته وسائل إعلامية محلية بأنه «عضو في محفل موزار الماسوني منذ عام 2008»، لكنه نفى ذلك. والعام الماضي، تمّ تقديم شكوى، مجهولة المصدر، إلى الادعاء العام البرتغالي، مفادها بأن مونتينيغرو استخدم الأموال والمزايا الموجهة لترميم المباني القديمة في البلاد، من أجل هدم وإعادة بناء منزل تاريخي بالكامل في إسبينيو في مقاطعة أفيرو، التي تضم مدينة بورتو. وبموجب ذلك تم فتح تحقيق جنائي في وقت لاحق.

وذكرت صحيفة «ديارِيو نوتيسياس» المحلية، الاثنين الماضي، أن مونتينيغرو لم يكشف للمحكمة الدستورية في عام 2023، عن زيادة في أصوله العقارية المتعلقة بشراء فيلا فاخرة في إسبينيو، على بعد 100 متر من الشاطئ، والتي بدأ بناؤها في عام 2016. لكن مونتينيغرو ردّ في حينه ببيان جاء فيه: «لم أتلقَ أي معاملة مختلفة عن أي مواطن آخر في نفس الموقف... لم أقم بأي عمل غير لائق أخلاقياً أو قانونياً». وأضاف: «لا أعرف محتوى الشكوى المجهولة، ولكن بافتراض أنها مرتبطة بالضرائب المتعلقة ببناء منزلي، ستكون فرصة ممتازة لإغلاق هذه المسألة نهائياً».

(العربي الجديد، أسوشييتد برس، فرانس برس)

جريمة حوثية جديدة تمثّلت أخيراً بتفجير عدد من المنازل في محافظة البيضاء، استهدفت خصوماً للجماعة. وبينما حاولت الأخيرة امتصاص الجريمة، يرى مراقبون أن هذا الانتهاك لا ينفصل عن جرائم مماثلة تكثّفت مع تزايد نفوذ الجماعة

تراث متأصّل لدى الجماعة

تفجير الحوثيين لمنازل الخصوم

تعز ـ **فخر العزب**

خلال تشييع مقاتل حوثي قتل في البيضاء، صنعاء، 2021 (Getty)

على الرغم من أن جريمة تفجير جماعة الحوثيين، يوم الثلاثاء الماضي، عدداً من المنازل في محافظة البيضاء على رؤوس ساكنيها لم تكن الأولى، إلا أن توقيتها وبشاعتها وتوثيقها بالصوت والصورة جعلها تؤلب جزءاً من الرأي العام اليمني مجدداً ضد الجماعة، خصوصاً أنها تنتهج تفجير منازل خصومها سياسة ثابتة. وتسببت الجريمة بمقتل 13 شخصاً على الأقل وإصابة أكثر من 20 آخرين، إلى جانب تدمير 7 منازل بين تدمير كلي وجزئي. وجاء تفجير المنازل رداً على نصب شاب من آل الزيلعي كميناً لقيادي حوثي في مدينة رداع بمحافظة البيضاء، وسط البلاد، الأحد الماضي، أسفر وفق الجماعة عن مقتل «اثنين من رجال الأمن وجرح آخرين». لم تستطع جماعة الحوثيين إنكار الجريمة لكنها حاولت التنصل من المسؤولية، إذ بادرت الجماعة للقول عبر الناطق الرسمي باسم وزارة الداخلية في حكومة صنعاء عبد الخالق العجري، الثلاثاء الماضي، إن ما حدث هو تصرف فردي، إذ «قام بعض الأفراد كردة فعل غير مسؤولة باستخدام القوة بشكل مفرط وغير قانوني من دون العودة وأخذ التوجيهات من القيادة الأمنية أو علم وزارة الداخلية». كما اتخذت بعض الخطوات الهادفة لامتصاص الغضب الشعبي، فأقالت مدير أمن المحافظة عبد الله محمد العربجي وعدداً من القيادات الأمنية، ووعدت بتعويض الضحايا ومحاسبة المسؤولين عن الحادثة. غير أن الحكومة الشرعية ومعها المنظمات الحقوقية رأت أن الجريمة في البيضاء جريمة حوثية جديدة ضمن مسلسل طويل من سياسة تفجير المنازل، والتي تنتهجها الجماعة لإخضاع خصومها السياسيين، وهي سياسة بدأت الجماعة بممارستها قبل سنوات من معقلها الرئيس، محافظة صعدة، مروراً بغالبية المدن اليمنية التي اجتاحتها وحافظت على نفوذ فيها.

وقال وكيل وزارة حقوق الإنسان بالحكومة الشرعية نبيل عبد الحفيظ، في حديث لـ«العربي الجديد»، إن وزارته «رصدت منذ انقلاب الحوثيين، في سبتمبر/ أيلول 2014 وحتى الآن، تفجير أكثر من 704 منازل»، مضيفاً أن «محافظة البيضاء تستحوذ على النصيب الأكبر بحوالي 118 منزلاً». يأتي ذلك «بالإضافة إلى منشآت عامة مثل المساجد وغيرها خارج هذه الإحصائية». ووصف عبد الحفيظ جريمة البيضاء بأنها عملية ممنهجة وليست جديدة بالنسبة للحوثيين، إذ تعتبر «ذلك ضمن التراث القديم لفترة الإمامة (انتهت عام 1962)». وذكّر بجريمة حوثية مماثلة «في عام 2011 عندما فجّر الحوثيون منزل أحد معارضيهم في صعدة، وبيتاً كان بداخله 13 شخصاً قتل منهم 11، وبالتالي فهي عملية ممنهجة ومستمرة، وعمرها يزيد على 13 سنة من تحرك الجماعة خارج محافظة صعدة». وشدّد عبد الحفيظ على أنه «بالنسبة لقانون الجرائم والعقوبات اليمني فهذه الجريمة تعتبر جريمة عدوان واضحة، وجريمة قتل متعمدة، وبالنسبة للقانون الدولي فهو يصفها بجريمة ضد الإنسانية، وجريمة إبادة، ومن الجرائم البشعة جداً، وأيضاً في إطار القانون الدولي الإنساني واتفاقيات جنيف الأربع تعتبر ضمن جرائم قتل المدنيين في أزمنة الحرب».

> **توفيق الحميدي: 1030 منزلاً دُمّرت بين 2015 و2022**

بدوره، قال رئيس منظمة «سام» للحقوق والحريات توفيق الحميدي، في حديث لـ«العربي الجديد»، إن لدى منظمته إحصائية من عام 2015 حتى 2022 تضم 1030 منزلاً تم تدميرها، مضيفاً أن ما وُثّق بشكل منهجي «أكثر من 713 منزلاً، بحسب المركز الأميركي للعدالة». وتصدرت محافظة البيضاء مقدمة المحافظات «بعدد 118 منزلاً، تلتها تعز بعدد 110 منازل، ثم الجوف بعدد 76 منزلاً». كما دُمّر في «صعدة 73 منزلاً، وإب 62 منزلاً، وصنعاء 57 منزلاً، ومأرب 53 منزلاً، وذمار 37 منزلاً، وحجة 31 منزلاً»، فيما شهدت الضالع تدمير «23 منزلاً، ولحج 22 منزلاً، وعمران 21 منزلاً، والحديدة 14 منزلاً، وشبوة 10 منازل، وأبين 5 منازل، وعدن منزل واحد».

وأضاف الحميدي أن جماعة الحوثيين تلجأ لتفجير المنازل كنوع من «العقاب الجماعي للأسرة والعائلة التي تضم فرداً معارضاً للجماعة، ولإرهاب وتخويف كل من يفكر بالتمرد عليها أو معارضتها»، لافتاً إلى وجود «بُعد عقائدي لدى جماعة الحوثيين كجزء من التكوين الفكري للأفراد، كما أن الفقه الخاص بالجماعة مليء بمثل هذا التحريض». وأشار الحميدي إلى أن القانون الدولي «يجرّم هدم المنازل من قبل الجماعات أو الحكومات، ويعدّه انتهاكاً جسيماً للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، خصوصاً المادة 53 من اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949، والتي تجرّم تدمير الممتلكات الخاصة بشكل تعسفي، بما في ذلك المنازل، والبروتوكول الإضافي الأول لاتفاقيات جنيف لعام 1977».

ولفت إلى أن «المادة 17 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية تحظر التعرض التعسفي للممتلكات الخاصة بما في ذلك المنازل». كما «صُنّف هدم المنازل المتعمد في القانون الدولي كجريمة حرب وفقاً لنظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، وجريمة ضد الإنسانية إذا تمّ هدم المنازل بشكل واسع النطاق، أو كجزء من هجوم مُمنهج ضدّ المدنيين يمكن اعتباره جريمة ضد الإنسانية». وفي السياق، أشار الكاتب الصحافي سامي نعمان، في حديث لـ«العربي الجديد»، إلى أن لجوء الحوثيين لتفجير المنازل ليس وليد اللحظة، «بل وليد الحرب الفعلية مع مليشيات الحوثي من عام 2004، وفعلياً منذ بداية توسعها في مران بمحافظة صعدة». وذكّر بأن الجماعة كانت «كلما سيطرت على قرية أو عزلة (وحدة تقسيم إداري ضمن المديرية مستخدمة في التقسيم الإداري لليمن وتحديداً في الريف)، تؤمنها بشكل جيد وتلجأ لتفجير منازل الأشخاص الذين تصنفهم بأنهم خونة». وأضاف نعمان أن ضراوة عمليات تفجير المنازل زادت «مع توسع الحوثيين وسيطرتهم على مديريات جديدة تباعاً خلال الحروب الست، وفجروا منازل مواطنين في مجز ونشور وحرف سفيان وصعدة». ولفت إلى أنهم «دشنوا التفجير الأكثر عنفاً بعد سيطرتهم على مركز محافظة صعدة في 2011، بتفجير منزل (أسرة) الحبيشي وقتلوا فيه 11 شخصاً من أسرة واحدة، اتهموها بإيواء أفراد تابعين للنجدة (شرطة)». واعتبر نعمان أن تفجير المنازل هو «نفي للمواطنة، وإجراء عنصري يستبيح حرمات الناس، ووسيلة لبث الرعب وترهيب المجتمع». وتابع: «المنزل له قيمة في وجدان اليمنيين، فالحوثي يريد أن يهزمك بأعز ما يربطك بوطنك ويقهرك فيه، وهذه هي السياسة الحوثية»، مضيفاً أن «حادثة رداع ليست جديدة، ففي رداع ما يقرب من 100 منزل تم تفجيرها».

إدانة أميركية وأوروبية

أكد السفير الأميركي لدى اليمن ستيفن فاغن، في بيان نشرته السفارة الأميركية، أول من أمس الأربعاء، أن الولايات المتحدة تعتبر جريمة البيضاء «عملا وحشياً»، لافتاً إلى أنه «تذكير بالمعاناة وعدم الاستقرار المستمرَين في المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون». من جانبها، اعتبرت بعثة «الاتحاد الأوروبي» في اليمن، عبر منصة «إكس» (تويتر سابقاً)، أول من أمس، أن هذه «الجريمة المروعة تشكل انتهاكاً خطيراً لحقوق الإنسان».

تقرير

أول قصف روسي على كييف منذ 44 يوماً

> استأنفت روسيا قصف العاصمة الأوكرانية كييف، للمرة الأولى منذ 44 يوماً، في خضمّ الصدام الروسي ـ الأوروبي بشأن أصول موسكو المجمّدة

على وقع بدء أعمال قمة أوروبية في بروكسل، أمس الخميس، على أن تنتهي اليوم الجمعة، وتتضمن مناقشة تحويل عوائد الأصول الروسية المجمّدة في أوروبا، والبالغة قيمتها 207 مليارات دولار، إلى أوكرانيا، شنّت روسيا هجوماً هو الأول من نوعه منذ 44 يوماً على العاصمة الأوكرانية كييف. وأعلنت القوات الأوكرانية، إسقاط 31 صاروخاً أطلقتها روسيا في اتجاه كييف، أسفر حطامها عن إصابة 13 شخصاً بجروح. وذكرت في بيان أن الصواريخ الروسية هي «صاروخان بالستيان من طراز إسكندر وكينجال، و29 صاروخ كروز أطلقت من قاذفات روسية».

وأوضح رئيس بلدية العاصمة فيتالي كليتشكو على تطبيق «تليغرام» أن الحطام تساقط على مناطق عدة في كييف، خصوصاً على مبنى سكني، مشيراً إلى اشتعال النيران في عدد من السيارات. وجاء الهجوم في وقت تحقق فيه القوات الروسية بعض التقدم الميداني في الشرق الأوكراني، مستغلة معاناة القوات الأوكرانية من نقص في العدد والذخيرة، في ظل تعليق المساعدات العسكرية الأميركية بسبب خلافات سياسية في الكونغرس. وقال الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي في أعقاب الهجوم الصاروخي: «يتواصل هذا الإرهاب ليل نهار. من الممكن وضع حدّ له بفضل الوحدة العالمية... هذا ممكن إذا أظهر شركاؤنا إرادة سياسية كافية». وجاء الهجوم الروسي بعد هجمات جوية متكررة أوكرانية في الأيام الأخيرة على منطقة بيلغورود الروسية بالقرب من الحدود مع أوكرانيا. وأمس الخميس، أصيب خمسة أشخاص في الهجوم الأخير على منطقة بيلغورود، الذي ألحق أضراراً بالمنازل والملعب الرياضي بالمدينة، وفقاً للحاكم فياتشيسلاف غلادكوف، فيما أعلنت وزارة الدفاع الروسية اعتراضها 10 صواريخ فوق المنطقة.

ونفّذت مجموعات تقدّم نفسها على أنها تضمّ مقاتلين روسا متحالفين مع كييف ومعارضين للرئيس فلاديمير بوتين، محاولات تسلّل باتجاه بيلغورود وكورسك المجاورة، انطلاقاً من الأراضي الأوكرانية، غير أن الجيش الروسي يؤكد أنه تصدّى لها. وقبل الهجوم الروسي، أعلن مستشار الأمن القومي الأميركي جيك سوليفان، الذي بدأ مساء الأربعاء زيارة رسمية إلى كييف، انتهت أمس الخميس، أنه غير قادر على معرفة ما إذا كان الكونغرس سيقر حزمة المساعدات العسكرية لأوكرانيا التي تبلغ قيمتها 60 مليار دولار وتواجه عراقيل في مجلس النواب بقيادة الجمهوريون. وقال سوليفان خلال مؤتمر صحافي في كييف إلى جانب مدير مكتب الرئيس الأوكراني أندري ييرماك: «لقد طالت المسألة كثيراً. وأعلم ذلك، وأنتم تعلمون ذلك». وأضاف: «لن أطلق تكهنات بشأن الموعد الدقيق لإتمام الأمر، لكننا نعمل على إتمامه في أسرع وقت». وكرّر سوليفان موقف البيت الأبيض الذي أكد أنه «واثق» من إمكانية الإفراج عن هذه المساعدات بين لحظة وأخرى. غير أن تصريحات سوليفان تأتي في وقت يستعد فيه النواب الأميركيون لعطلة تمتد أسبوعين، من دون التصويت على الدعم العسكري الجديد لأوكرانيا. وخلال مؤتمر صحافي عقده مساء الأربعاء، قال رئيس مجلس النواب الجمهوري مايك جونسون إنّ هناك العديد من السيناريوهات قيد الدرس بشأن هذه المسألة المثيرة للخلاف، مثل فكرة تقديم قرض لكييف بدلاً من الهبات أو استخدام أصول مجمدة لأغنياء روس.

في غضون ذلك، يناقش الاتحاد الأوروبي، في اجتماعاته التي بدأت أمس، اقتراح مسؤول السياسة الخارجية في الاتحاد، جوزيب بوريل، بشأن تحويل عوائد الأصول الروسية المجمّدة في أوروبا، والبالغة قيمتها 207 مليارات دولار، إلى أوكرانيا. ومن المرتقب التطرق إلى هذا الملف، اليوم الجمعة، خلال قمة الاتحاد في بروكسل. غير أن أربع دول في أوروبا الوسطى لا تزال منقسمة بشدة حول كيفية حل الحرب الروسية ضد أوكرانيا، بحسب ما أعلن وزراء خارجية هذه الدول، أمس الخميس. وناقش وزراء خارجية جمهورية التشيك يان ليبافسكي، وبولندا راديك سيكورسكي، والمجر بيتر سيارتو، وسلوفاكيا يوراي بلانار، أمس، خطة تشيكية للحصول على ذخيرة تحتاجها أوكرانيا بشدة من دول ثالثة خارج الاتحاد الأوروبي. وبموجب الخطة تسعى جمهورية التشيك لتوفير 800 ألف قذيفة مدفعية لأوكرانيا. ومع أن جمهورية التشيك وبولندا أبدتا تأييدهما للخطة، غير أن المجر وسلوفاكيا رفضتا تقديم أسلحة إلى أوكرانيا.

(أسوشييتد برس، رويترز، فرانس برس)

■ أجمل التهاني لأمهات غزة #أمهات_الشهداء #أمهات_غزة #أمهات_فلسطين لهن كل التبجيل والاحترام في هذا اليوم #عيد_الأم

■ العدو الإسرائيلي يعترف فقط بمقتل 17 إسرائيلياً وإصابة العشرات جراء إطلاق 3500 صاروخ ومقذوف من لبنان، مع إصابة 500 منزل بين تدمير كلي وجزئي ونزوح أكثر من 80 ألف مستوطن

■ المتضرر هو المواطن اللبناني الذي دفع ثمن التحرير ويدفع ثمن الدفاع عن لبنان. في السابق لم ينتظر أحد الدولة اللبنانية فقام حزب الله بدعم من إيران بالتعويض والإعمار وإصلاح البنى التحتية في الجنوب والبقاع والضاحية

■ أطلقت راجمة صواريخ تابعة لقوات #النظام_السوري عدة صواريخ على قرية طعوم شمال شرق محافظة #إدلب طاولت منازل مدنية ومدرسة تعليمية، مما تسبب بإصابة سيدة بجراح طفيفة. هل من يتابع تعديات النظام؟

■ السودان يشهد أكبر حالة نزوح في العالم ومعظم الدول التي تجاوره تعاني من أزمات اقتصادية، بل بعضها يكتظ بعدد كبير من اللاجئين وتشهد صراعات وحروباً داخلية، فلازم ليس تزويده بالمساعدات بل بضرورة إيقاف الحرب نهائياً، لأنه المخرج الوحيد لحل الأزمة الإنسانية والسياسية وإعادة الوضع إلى طبيعته

■ بدأ موقف ماكرون بخصوص أوكرانيا بالتدحرج من كونه أحد الحمائم في بدايات الغزو الروسي، وبيكلم بوتين في التليفون وبيحاول يحل الأمور وضد التصعيد، وصولاً إلى تحوله للصقر الأول وبيزق باقي أوروبا انهم يأخذوا موقف أقوى

■ يقولون في عام 2027 ستغزو الصين تايوان، وصرحوا سابقاً بأن روسيا ستغزو أوروبا في عام 2027، هذه المدة هي المدة التي ستأخذ اقتصاد الغرب للتعافي من استنزاف أوكرانيا من ثم غزة، لذلك يأملون أن تنتظرهما روسيا والصين حتى يكملوا ترسانتهم قبل شن الحرب، التي يبدو أن الغرب سيشنها بكل الأحوال

■ منذ بدء العدوان الإسرائيلي على غزة قبل ستة أشهر وبالتزامن مع الاستغلال الحوثي لهذا العدوان وتحشيده باسم مناصرة فلسطين، فجرت المليشيات حتى الآن خمسة منازل آخرها ما حدث من جريمة مروعة في رداع